

## تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر

### The development of the informal economy and the emergence of money laundering in Algeria

د. بوعافية رشيد<sup>1</sup> المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، الجزائر

د. يدو محمد<sup>2</sup> جامعة لونيسي علي، البلدية، الجزائر

Dr. BOUAFIA Rachid, Centre Universitaire de TIPAZA, Algeria

Dr. YEDOU Mohammed, University of BLIDA 2, Algeria

#### ملخص:

القطاع غير الرسمي، يعتبر أحد إشكال الجوانب غير الرسمية للاقتصاد، يتعلق بممارسة الأنشطة المشروعة والمقبولة اجتماعيا، المرتبطة بخلق التوظيف لأصحابها، كنتيجة للفقر والبطالة أو الاختلالات أسواق العمل. نمو وتوسع هذا القطاع يلزمه زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي والعمالة غير الرسمية.

إن المصدر الرئيسي للأموال التي يتم تبيضها هو الأنشطة غير المشروعة بمختلف أنواعها، وهي أيضا مكونا هاما للقطاع غير الرسمي، لذا فزيادة ظاهرة تبيض الأموال مؤشرا مهما عن انتشار الأنشطة غير المشروعة وبالتالي زيادة حجم القطاع غير الرسمي، في المقابل زيادة انتشار القطاع غير الرسمي قد تزيد من حجم الأموال المتولد بطرق غير مشروعة وهنا الحاجة لتبيضها مهمة، وبالتالي زيادة ظاهرة تبيض الأموال. أي أن كل ظاهرة مكملة للأخرى سببا وأثرا في الوقت نفسه. وبالتالي ترتبط ظاهرة تبيض الأموال بالقطاع غير الرسمي رغم اتساع حقله إلى الأنشطة المشروعة غير المصرحة.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية، التي يمثل فيها القطاع غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد، كما تشير بعض البيانات، مما أثر على بروز ظاهرة غسيل الأموال رغم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والجهود الكبيرة للتقليل من الظاهرتين.

**الكلمات الدالة:** القطاع غير الرسمي، تبيض الأموال، العولمة المالية، مكافحة تبيض الأموال، ترسيم الاقتصاد.

#### Summary:

The informal sector, one of the problems of the informal aspects of the economy, concerns the exercise of legitimate and socially acceptable activities linked to the creation of employment for their owners as a result of poverty, unemployment or labor market imbalances. The growth and expansion of this sector is accompanied by an increase in informal employment and informal employment.

The main source of money being laundering is illicit activities of various kinds, which are also an important component of the informal sector. Therefore, the increase in money laundering is an important indicator of the spread of illegal activities and thus the size of the informal sector. Of the volume of money generated by illegal means here is the need to whiten them important, thus increasing the phenomenon of money laundering. That is, each phenomenon is complementary to the other, both at the same time as a cause and effect. Thus, the phenomenon of money-laundering is linked to the informal sector, despite the fact that its field is expanding into unauthorized legal activities.

Algeria is one of the developing countries, where the informal sector is an important part of the economy, as some data indicate, which has affected the emergence of money laundering despite the reforms of the Algerian economy and the great efforts to reduce the phenomenon.

**Key words :** informal sector, money laundering, finance globalization.

<sup>1</sup> bouafia@gmail.com

<sup>2</sup> yedou@gmail.com

**مدخل:**

لقد تطورت ظاهرة القطاع غير الرسمي منذ الاكتشاف، وذلك من جوانب عدة، المفهوم والمكونات، ومظاهرها المختلفة وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي. كما أن للظاهرة ارتباط بظواهر أخرى من السلوك الاجتماعي كالتهرب الضريبي، والفساد وغسيل الأموال.

تشكل الأموال عصب الاقتصاد، إذ تعتبر عماد الحياة المعاصرة، وأحد مقومات الأنظمة السياسية و الاجتماعية السائد في العالم، وقد تأثرت حياة الأفراد كثيرا بالتطور الاقتصادي خاصة من حيث المواقف و السلوكيات، تتصف بعضها بالمادية المطلقة، فتحقيق الربح و بأي طريقة هو المعتقد السائد لدى بعض الأفراد، حاملين بذلك شعار الغاية تبرر الوسيلة، لإعطاء تفسير و تبرير لما يقومون به من النشاطات غير شرعية، ونقصد بذلك غسل الأموال القدرة، الظاهرة التي توسعت لتشمل مختلف دول العالم يستعملها حاملي تلك الأموال لإضفاء الشرعية على أموالهم.

ولقد ازداد النشاط الإجرامي لهذه الفئة مع التطور المالي والتقني الذي عرفه العالم، ومن مظاهر ذلك هو استحداث أساليب وتقنيات يتم من خلالها غسل الأموال خاصة مع ظهور ما يسمى بالعملة المالية، وسنحاول من خلال هذا البحث إبراز كيف يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على ظاهرة غسل الأموال عامة وفي الجزائر خاصة؟ من خلال العناصر التالية:

أولاً: نشأة وتطور القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي.

ثانياً: تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر.

ثالثاً: ظاهرة غسل الأموال وارتباطها بالاقتصاد غير الرسمي.

رابعاً: مكافحة ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر وارتباطها بالاقتصاد غير الرسمي.

**أولاً: نشأة وتطور القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي**

**أ. ضبط مفهوم القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي.**

بعد تحديد العلاقة التي تربط القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ، نحاول قدر الإمكان تحديد وضبط المصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية، انطلاقاً من أول مصطلح الذي استخدم عند اكتشاف الظاهرة في السبعينيات "القطاع غير الرسمي"، وصولاً إلى مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي"، وبعد سلسلة من الدراسات والنقاشات التي مست السمة غير الرسمية ما بين (1970 و2012)، حيث توسع مفهوم السمة غير الرسمية، من ظاهرة على مستوى القطاع يعتمد على تحليل وحدة الإنتاج، الى ظاهرة أوسع على مستوى الاقتصاد تعتمد على تحليل العمل، مع استبعاد الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالاقتصاد غير الملاحظ.

**. من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي:** عرفت السمة غير الرسمية عدة تغييرات على مستوى المصطلحات والمفاهيم، وهذا نظراً لتشابه أنشطة الظاهرة ومرونتها المستمرة.

**\* القطاع غير الرسمي ظاهرة متنوعة ومتعددة الأوجه:** يشير القطاع غير الرسمي إلى أوضاع مختلفة ذات أسباب مختلفة تستلزم حلولاً مختلفة. وتتمثل الخطوة الأولى نحو تصميم تدخلات ناجحة لتسهيل الانتقال الى

السمة الرسمية، في الاعتراف بتغير القطاع غير الرسمي ومختلف فئات العمل الضالعة فيه، وتعدد الدوافع المؤدية إلى نموه، وإضفاء السمة غير الرسمية على الاقتصاد الرسمي على حد سواء، ويتباين العمال في القطاع غير الرسمي تباينا كبيرا من حيث الدخل (المستوى، الانتظام، الموسمية)، والقطاع (تجارة، صناعة، زراعة، خدمات) ونوع المنشأة وحجمها وموقع النشاط (ريفي، حضري)، والوضع في الاستخدام (موظفون، أصحاب عمل، عاملون مستقلون، عمال عرضيون، عمال منزليون)، والحماية الاجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي)، وحماية العمالة (نوع العقد ومدته، حماية الإجازة السنوية). ومد نطاق التغطية لتشمل هذه المجموعة المتغيرة من العمال والوحدات الاقتصادية، يستلزم تنفيذ سياسات منسقة ومكيفة مع الخصائص المحددة لمختلف المجموعات والوحدات الاقتصادية، والحالات الطارئة الواجب تغطيتها والسياسات الوطنية<sup>1</sup>.

لقد تغير مفهوم السمة غير الرسمية، من بداية السبعينيات إلى غاية 2003، من مصطلح "القطاع غير الرسمي" من مفهوم أضيق يركز على المنشآت غير الرسمية، إلى مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" كمفهوم أوسع يركز على العمالة ومجال امتدادها، ومع هذا المفهوم ظهرت عدة مصطلحات ارتبطت بتحليل السمة غير الرسمية، خاصة فيما يخص العمالة غير الرسمية، وذلك من المفاهيم المرتبطة بها وأشكالها المختلفة. لهذا فتحدد هذه المصطلحات وضبطها مهم جدا لأغراض التحليل والتوصيف، والقياس.

**\* ضبط المصطلحات المتعلقة بالسمة غير الرسمية:** إن اللجوء إلى المصطلحات الدقيقة في إطار المجتمع الإحصائي أمر مهم. وقد تبدو عبارات "القطاع غير الرسمي"، "الاقتصاد غير الرسمي"، "العمالة في القطاع غير الرسمي"، و"العمالة غير الرسمية". جميعها قابلة للتبادل بالنسبة للأشخاص العاديين، إلا أنها ليست كذلك. فالفرق الدقيقة المرتبطة بكل عبارة تكتسي أهمية بالغة من وجهة نظر تقنية. ويمكن للتعريف التالية أن تشكل مرجعا بالنسبة للمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية وتعريفها التقنية<sup>2</sup>:

**-الاقتصاد غير الملاحظ:** استخدم هذا المصطلح من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار برنامج لشمولية الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد مقياس شامل للإنتاج في إطار الحسابات القومية. ويعبر عن مجموع الأنشطة التي تكون أكثر احتمالا. أنها نفذت بطريقة خفية، أو في إطار القطاع غير الرسمي، أو بشكل غير قانوني، أو نفذتها الأسر المعيشية للاستخدام النهائي الخاص بها. ويمكن أن يشمل أيضا الأنشطة المفنقة بسبب قصور في البرنامج الأساسي لجمع بياناتها. هذه الأشكال الخمسة تشكل ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ<sup>3</sup>. وهو يشمل بناء على هذا المفهوم مجموع الأنشطة المشروعة وغير المشروعة صعبة القياس.

**-الاقتصاد غير الرسمي:** جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال أو المنشآت الذين لا تشملهم الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة (استنادا إلى تعريف مؤتمر العمل الدولي 2002)<sup>4</sup>. يشمل الاقتصاد غير الرسمي، وفق تعريف منظمة العمل الدولية، جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة. وهذه الفئات من العمال أما تنشأ خارج النطاق الرسمي للقانون أو أن القانون لا ينفذ بغرض حمايتها لسبب من الأسباب. ويشمل الاقتصاد غير الرسمي القطاع غير الرسمي والاستخدام غير الرسمي في منشآت الاقتصاد الرسمي. ويعني ذلك أن بعض الأشكال غير العادية من العمالة، حين لا تنظمها التشريعات الداخلية على نحو كاف، قد

يندرج العمال المعنيون بها في إطار شروط العمل غير الرسمي، وبالفعل تزداد في العديد من البلدان، بما فيها الصناعية، السمة غير الرسمية داخل الاقتصاد الرسمي، ويرجع ذلك الى أمور عدة منها تدهور علاقة الاستخدام وصعوبة رصد تشريعات العمل وإنفاذها<sup>5</sup>. وكذلك بعض الجوانب من آثار العولمة على التوظيف، خاصة في الدول الصناعية.

**-القطاع غير الرسمي:** مجموعة من الوحدات (منشآت فردية تمتلكها الاسر المعيشية) بما في ذلك "المنشآت غير الرسمية التي تعمل لحسابها الخاص" ومنشآت أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي (استنادا إلى تعريف المؤتمر الدولي الخامس لخبراء إحصاءات العمل).

القطاع غير الرسمي، قد يتسم على نطاق واسع بأنه يتألف من المنشآت المنخرطة في إنتاج سلع أو خدمات، بهدف رئيسي متمثل في إنتاج وظائف ودخول للأشخاص المعنيين، وعادة ما تعمل هذه الوحدات على مستوى متدني من التنظيم سواء بقليل من التنظيم أو بدون الفصل بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج وعلى نطاق صغير. وتكون علاقات العمل - حيثما وجدت - قائمة بشكل أساسي على العمل العرضي أو قرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية وليس في إطار ترتيبات تعاقدية بضمانات رسمية<sup>6</sup>.

**مصطلح (القطاع ) في التعبير (القطاع غير الرسمي )**، ليس له نفس أساس الاستخدام لكلمة قطاع في نظام الحسابات الوطنية بأسرها، في إطار نظام الحسابات، تؤلف القطاعات من وحدات مؤسسية، في سياق القطاع غير الرسمي الأنشطة الإنتاجية وحدها تكون هي المعنية. وهكذا على سبيل المثال والأهمية، فإن الأسر المعيشية التي ليس لديها نشاط إنتاجي لا يتم الالتفاف ببساطة الأمر عند تحديد تلك المنشآت الفردية التي تدار من قبل الأسر المعيشية التي يجرى التعرف عليها لضمها للقطاع غير الرسمي.

**- منشآت القطاع غير الرسمي :** هي منشآت غير مسجلة و/أو منشآت فردية خاصة صغيرة الحجم ضالعة في أنشطة غير زراعية مع انتاج جزء من السلع او الخدمات على الأقل للبيع او المقايضة ( استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل ).

منشآت القطاع غير الرسمي، هي المنشآت غير المساهمة الخاصة التي يقل حجمها لجهة الاستخدام عن الحد المتفق عليه في المعايير الوطنية (يتراوح عموما بين خمسة عاملين وعشرة )، و/أو التي هي غير مسجلة حسب الاشكال الخاصة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كقانون المصانع او القانون التجاري، او قوانين الضرائب والضمان الاجتماعي، او قوانين الهيئات المهنية، او غيرها من القوانين والتشريعات والنظم الموضوعة من الجهات التشريعية الوطنية (التي تتميز عن اللوائح المحلية التي تحكم اجازات التجارة او الاعمال). وينبغي استبعاد الاسر المعيشية التي تستخدم عاملين منزليين باجر من منشآت القطاع غير الرسمي، ومعالجتها ضمن فئة تسمى "الاسر المعيشية"<sup>7</sup>.

**ب.حدود القطاع (الاقتصاد) غير الرسمي (الاتجاهات العالمية والإقليمية):**

إن أهم المشاكل التي تواجه الباحثين والدارسين للقطاع غير الرسمي، تتمثل في تحديد مفهومه والاتفاق على مكوناته الأساسية، خاصة في الدول النامية حيث السمة غير الرسمية ركيزة الأنشطة والعمل. كما انصبت

بعض المشاكل على تعيين حدود هذا القطاع، وهذه الحدود مرتبطة أساسا بمجموعة من المتغيرات ذات الصلة بالإطار القانوني والتنظيمي، الذي يمارس من خلاله القطاع وظائفه، سواءا على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي، فهو مرتبط بطبيعة المجتمع (ريفي، حضري)، وحجمه و أنشطته الأساسية (تجارة، صناعة، زراعة، صيد، بناء...)، كما تتغير هذه الحدود تبعا لعامل الزمن، من جهة كون المفاهيم ذات طبيعة ديناميكية مرتبطة أساسا بالظروف السوسيو اقتصادية، والتي تسعى دائما إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بكل مجتمع.<sup>8</sup>

في المقابل، ان تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي كمفهوم قائم على تحليل نطاق العمل، وتوثيق الاتجاهات في العمالة غير الرسمية ليس بالمهمة السهلة. ولم تتوصل الدراسات بعد الى توافق في الآراء بشكل كامل ودقيق، حول كيفية تعريف "السمة غير الرسمية". غير ان هناك توافقا على ان عالم العمل في مختلف انحاء البلدان النامية يتسم بانتشار كبير للسمة غير الرسمية، سواء تعلق بالافتقار الى تسجيل المنشآت او قلة تغطية الضمان الاجتماعي، او غياب عقود الاستخدام. كما نشير الى انه، تم احراز إنجازات هامة خلال العقد الماضي، انطلاقا من نتائج المؤتمر الدولي الخامس عشر 1993، من حيث توافر البيانات بشأن العمالة غير الرسمية. وبعد مناقشة مؤتمر العمل الدولي السابع عشر نهاية 2002، اتفق خبراء إحصاءات العمل على أهمية استكمال المفاهيم والإحصاءات بشأن العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، بإحصاءات بشأن العمالة غير الرسمية. ونشير الى ان العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، مفهومان يشيران الى جوانب مختلفة من "السمة غير الرسمية" للعمالة والى أهداف مختلفة بالنسبة الى وضع السياسات العامة. ففي حين يشير القطاع غير الرسمي الى المنشآت غير الرسمية، تشير العمالة غير الرسمية الى الوظائف غير الرسمية. ويمكن تعريف العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، على انها مجموع العمالة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية الموجودة خارج القطاع غير الرسمي. ومن غير الممكن تبادل المفهومين، الا ان الاثنين مفيدان لأغراض الوصف والتحليل، وهما بالتالي يكملان بعضهما.<sup>9</sup>

وفي سنة 2003، اعتمد المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، المبادئ التوجيهية لمفهوم "العمالة غير الرسمية" كما ذكرنا سالفًا. لكن نظرا للتنوع الكبير في حالات العمالة غير الرسمية الموجودة في مختلف البلدان، تترك المبادئ التوجيهية المذكورة المعايير التشغيلية لتعريف الوظائف غير الرسمية، كي تحدد تماشيا مع الظروف الوطنية ووفقا لإمكانية جمع المعلومات المناسبة في الواقع.

في إطار المفاهيم التي تطرقنا اليها سالفًا، والمرتبطة بالسمة غير الرسمية، ينبغي تحديد الأنشطة التي تدخل في دائرة هذا القطاع و الأنشطة التي تستثنى من دائرته. هل أنشطته تلك التي يتم استيعاب معطياتها في سجلات الإحصاءات والمسوح الرسمية، أم تلك التي تخرج جزئيا أو كليا عن مجال السلطات الضريبية، يتقبلها المجتمع أو يرفضها.

انطلاق من الدراسات العالمية والإقليمية الحديثة، التي قام بها بعض الباحثين و الهيئات الدولية (CIS, IMF, ILO, OECD)، فإن أنشطة القطاع غير الرسمي تم حصرها نوعا ما مقارنة مع البحوث التي مهدت لاكتشاف الظاهرة، وضبط المصطلحات المعبرة عنها. حيث أصبح مصطلح القطاع غير الرسمي يعبر عن مفهوم اضيق للسمة غير الرسمية، يركز على المنشآت غير الرسمية، ويعامل على انه مجموعة فرعية من

قطاع الاسر المعيشية. ومن هنا تغير المصطلح المرادف للسمة غير الرسمية من "القطاع غير الرسمي" الى مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" كمفهوم أوسع يركز على تحليل نطاق العمالة غير الرسمية، بوصفها مفهوما يجمع بين العمالة بالقطاع غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية خارج هذا الأخير. وعموما تمارس هذه العمالة أنشطتها أساسا لتوليد التوظيف لأصحابها، وهي مشروعة ويتقبلها المجتمع ينقصها التنظيم فقط<sup>10</sup>.

لهذا في إطار دراستنا هذه، سوف نتناول كافة الأنشطة التي يقبلها المجتمع عموما. لكن تنقصها الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الضرائب والرسوم والجانب التنظيمي، في المقابل يتم استبعاد كافة الأنشطة التي تمارس بطريقة غير مشروعة أو تعتمد التخفي لأسباب ضريبية، والتي تدرج في اطار الاقتصاد غير الملاحظ.

اما فيما يخص مصطلح السمة غير الرسمية، فإننا نستخدم مصطلح "القطاع غير الرسمي" لكن كمفهوم أوسع يركز على نطاق العمالة غير الرسمية. وهو نفس التوصيف المعتمد في نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008.

**ج. مظاهر القطاع غير الرسمي والظواهر المرتبطة به:** للقطاع غير الرسمي\* مظاهر عدة، تختلف من بلد لآخر، كما قد تختلف في البلد من منطقة لأخرى، وذلك حسب طبيعة الأنشطة المكونة للظاهرة. نشير كذلك هنا انه يمكننا استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ، خاصة اذا تعلق الامر بالأنشطة غير المشروعة.

**. مظاهر القطاع غير الرسمي:** ترتبط مظاهر القطاع غير الرسمي بطبيعة النظام الاقتصادي المتبع، وبنية الاقتصاد.

**\* مظاهر في الإنتاج والتوزيع:** للقطاع غير الرسمي مظاهر عدة في حياتنا اليومية تختلف من بلد لآخر وذلك حسب درجة انتشار القطاع غير الرسمي بها والعناصر المكونة للظاهرة، إذ يمكن إجمال هذه المظاهر في الإنتاج والتوزيع الموازي لنظيره الرسمي. والذي يظهر بأحد الشكلين من السوق هما<sup>11</sup>:

الشكل الأول: سوق ثانية تكون فيها الأسعار أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية.

الشكل الثاني: سوق ثانية تكون فيها الأسعار اقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية.

يطلق على الشكل الأول، السوق السوداء «Black Market»، أما الشكل الثاني يطلق عليه السوق الموازية «Parallel Market».

**\* السوق السوداء «Black Market»:** تعبر عن الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع وشراء السلع والخدمات بأسعار أعلى من الحد الأقصى للسعر القانوني الذي تحدده الحكومة. وتحدث بسبب الندرة النسبية للسلع ووجود فائض طلب عليها.<sup>12</sup> غير مسجلة وغير خاضعة للضرائب تظهر جلها في السلع المحتكر توزيعها من قبل الدولة والمدعمة الأسعار، واسعة الانتشار في دول التخطيط المركزي حيث أسعار بعض السلع مدعمة، والتحكم في أسعار الصرف، ما يؤدي إلى سوق سوداء لهذه السلع والصرف الأجنبي، بالإضافة إلى الاتجار بالقطع الأثرية المسروقة والحيوانات المعرضة للانقراض.

\* **السوق الموازية «Parallel Market»:** تعبر عن الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع وشراء السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية المنظمة من قبل الدولة، وهي غير مسجلة وغير خاضعة للضرائب، وتتميز بفائض عرض.

للسوق السوداء و الموازية نقاط مشتركة كما توجد حدود فاصلة بينهما. كما يوضح الجدول الموالي.

**الجدول رقم (01): مقارنة بين السوق السوداء والسوق الموازية.**

| السوق السوداء   | السوق الموازية                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|-----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| نقاط الاختلاف   | <ul style="list-style-type: none"> <li>- كلاهما سوق غير نظامية تنشط في دائرة القطاع غير الرسمي.</li> <li>- عدم التسجيل.</li> <li>- عدم الخضوع للضريبة.</li> <li>- كلا السوقين قد تكون منافسة أو مكملة للسوق الرسمية.</li> <li>- الاعتماد على التمويل غير الرسمي (تمويل ذاتي أو من الأصدقاء أو الأقارب).</li> </ul> |
|                 | <ul style="list-style-type: none"> <li>- أسعار السلع بها أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية.</li> <li>- تعكس الندرة النسبية للسلع والاحتكار من قبل الدولة.</li> <li>- تحدث نتيجة فائض الطلب على السلع والمواد الذي لم تلبيه السوق الرسمية.</li> <li>- سلع وخدمات خاصة ومحدودة.</li> </ul>                   |
| النقاط المشتركة | <ul style="list-style-type: none"> <li>- أسعار السلع بها أقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية.</li> <li>- لا تعكس ندرة السلع بل تكون نتيجة فائض العرض.</li> <li>- كثرة السلع والخدمات المعروضة.</li> </ul>                                                                                                     |
|                 | <ul style="list-style-type: none"> <li>- أسعار السلع بها أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية.</li> <li>- تعكس الندرة النسبية للسلع والاحتكار من قبل الدولة.</li> <li>- تحدث نتيجة فائض الطلب على السلع والمواد الذي لم تلبيه السوق الرسمية.</li> <li>- سلع وخدمات خاصة ومحدودة.</li> </ul>                   |

**المصدر :** من إعداد الباحثين بالاعتماد على :- ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 822-16، p 15 - Ahmed Henni, Op Cit

وفي كلا الشكلين من السوق هي مظهر لمكافحة أشكال الاحتكار للسلع والأنشطة وتجنب اللوائح والقوانين التنظيمية التي تضعها الحكومات. ومهما كانت طبيعة السوق في الاقتصاد غير الرسمي، فهي نتاج تفاعل طلب وعرض<sup>13</sup>

- **عرض موازي :** وهو يعبر عن إنتاج موازي للسلع والخدمات (المحتكرة من قبل الدولة أو إنتاجها مرتبط بلوائح تنظيمية كثيرة). وتكون أسعار هذا العرض أعلى أو أقل ما هو عليه في السوق الرسمية وذلك حسب نوعية السلع والخدمات المعروضة ونوع السوق الموازية. ويقدم هذا العرض في العادة من قبل الأفراد و/أو المنشآت التي تنشط في الجانب الخفي أو غير المشروع أو غير الرسمي أو جانب الأعمال المنزلية من القطاع غير الرسمي.

- **طلب موازي :** وينشأ هذا الطلب في الحالة التي تكون فيها القوانين واللوائح التنظيمية صارمة جداً، بحيث لا يستطيع الأفراد والمنشآت العمل في القطاع غير الرسمي، أي لا يستطيعون التأثير في العرض، لاستحالة

الحصول على المواد والتجهيزات المحتكرة من قبل الدولة، ففي هذه الحالة يتجهون إلى السوق الرسمية أو الموازية لشراء السلع والخدمات المعروضة، لغرض استهلاكها أو استعمالها الشخصي، و/أو لإعادة بيعها ثانية في الأسواق الموازية بأسعار أعلى من السوق الرسمية. وهو مظهر خاص بدول التخطيط الاقتصادي من دول متحولة أو نامية.

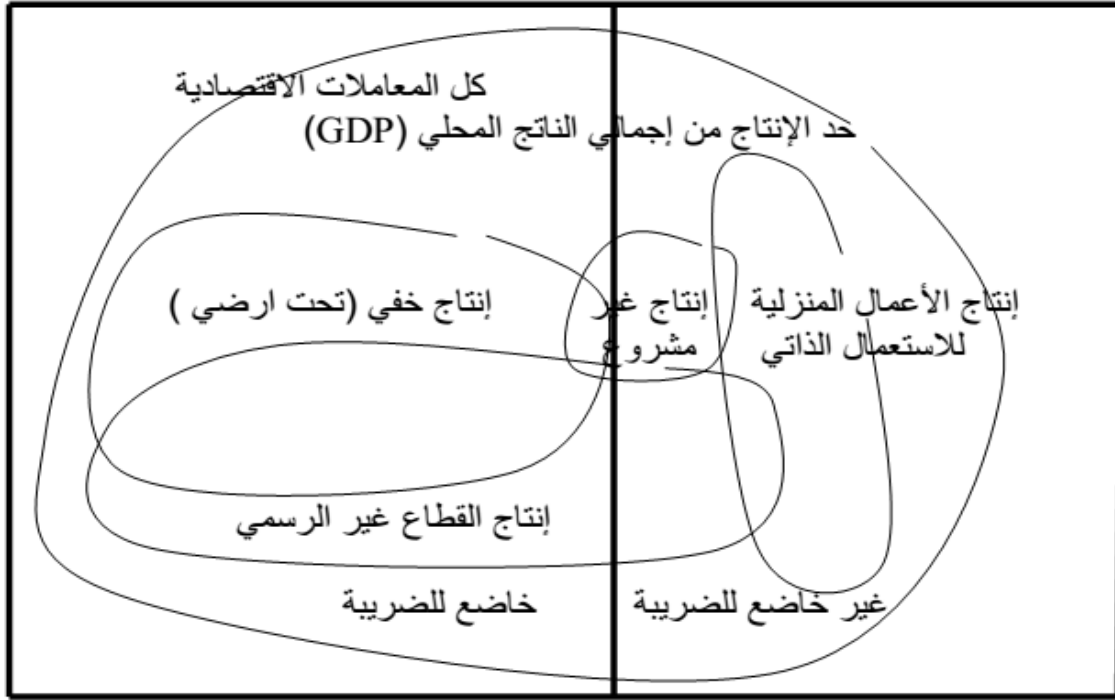
وفي إطار مظاهر القطاع غير الرسمي، ينبغي أن نميز بين الدول. ففي الدول الرأسمالية تتجلى مظاهر القطاع غير الرسمي في الإنتاج وهو ما يخلق قيمة مضافة من إنتاج أو خدمات مقدمة. أما في الدول النامية فتتجلى مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في التوزيع (إعادة البيع من السوق الرسمية أو الموازية، التهريب...) <sup>14</sup>.  
**د.القطاع غير الرسمي وبعض الظواهر المرتبطة به:** ترتبط ظاهرة القطاع غير الرسمي بمجموعة من الظواهر الاجتماعية الأخرى من السلوك الاجتماعي، كما يمكن أن تكون مرادفة لها، مثل التهريب الضريبي والفساد.

**. العلاقة بين القطاع غير الرسمي والتهرب الضريبي:** هنالك بعدين لتحليل أنشطة القطاع غير الرسمي، بعد يكون من جانب التهرب الضريبي وبعد من منظور حسابات الناتج. فإذا أخذنا البعد الأول، فهنا يشمل القطاع غير الرسمي كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي، الناتج عن وجود مثل هذا الاقتصاد، فنقطة البداية تكون هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخل التي تخضع للضريبة. ووفقا لذلك يشمل الاقتصاد غير الرسمي كافة الأنشطة التي تولد دخولا تخضع للضريبة، والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من الضريبة. أما إذا أخذنا البعد الثاني (حسابات الناتج) فإن القطاع غير الرسمي يتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليد دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، وسواء كانت خاضعة للضريبة أو غير ذلك <sup>15</sup>.

إن التطرق للقطاع غير الرسمي لا ينبغي أن يكون بمنأى عن التهرب الضريبي والعكس صحيح، إذ أن زيادة القطاع غير الرسمي. قد تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي نتيجة العبء الضريبي في الاقتصاد الرسمي وعدم العدالة بين المكلفين بالضريبة، كما أن زيادة التهرب الضريبي تساهم في زيادة حجم القطاع غير الرسمي. وبالتالي فكل ظاهرة تؤدي دورا مسببا وأثرا للظاهرة الأخرى في الوقت نفسه، وفي حلقة واحدة وذلك من خلال علاقة تبادلية ايجابية بينهما. كما يمكن القول أن القطاع غير الرسمي، قد يكون مرادفاً للتهرب الضريبي في الحالة التي يقوم المكلف القانوني بالتهرب من الضرائب كليا أو جزئيا وذلك بمخالفة التشريع الضريبي بأساليب مختلفة. لكن لا يصح هذا القول في حالة التجنب الضريبي عندما يتمتع المكلف من إنتاج أو استهلاك سلعة ما و/أو عن طريق إحلال نشاطه المفروضة عليه ضريبة اكبر بنشاط آخر خاضع لضريبة اقل. في المقابل قد يتحايل المكلف ليتجنب دفع جزء من الضرائب المفروضة عليه من خلال تغيير الصفة القانونية لنشاطه وإعطائه صفة أخرى حيث الضرائب المفروضة اقل بالاستعانة بأهل الخبرة واستغلال ثغرات في القانون الضريبي. في هذه الحالة لا يمكن اعتبار أن القطاع غير الرسمي مرادفا للتهرب الضريبي.

وبالتالي للتهرب الضريبي ككل، وبالرغم من وجود دراسات عملت على تقدير التهرب الضريبي انطلاقاً من مدخل قياسي يعتمد على حجم القطاع غير الرسمي، فإن هذه الأخيرة تبقى محل شك من ناحية الدقة<sup>16</sup>. وعموماً يمكن القول أن القطاع غير الرسمي اشتمل من التهرب الضريبي من منظور الاقتصاد الكلي، إذ هناك أنشطة تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهي غير خاضعة للضرائب متعارف عليها من العرف الاقتصادي، لهذا فالنظرة إلى القطاع غير الرسمي من منظور حسابات الناتج تكون أحسن واشمل من جهة التهرب الضريبي، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): العلاقة بين القطاع غير الرسمي والأنشطة المتملصة.



**Sources:** OECD, Ministry of Economy of Albania, The Informal Economy in Albania (analysis and policy recommendations), Report prepared by the OECD - Investment Compact for the Ministry of Economy of Albania, Published with the support of the Central European Initiative (CEI), December 2004, London, (UK), p26.

يوضح الشكل أهم الأنشطة غير الرسمية الخاضعة للضريبة، والأنشطة الأخرى غير الخاضعة للضريبة من الناحية العملية.

**. القطاع غير الرسمي والفساد:** الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية\* «International Transparency Organisation» "يعبر الفساد عن سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، كقبول الموظفين الحكوميين الرشوى أو اختلاس الأموال العامة. وله عدة أنواع، فساد إداري، فساد سياسي، فساد صغير أو كبير"<sup>17</sup> بالرغم من صعوبة قياس الفساد، فقد وضعت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد، يتم من خلاله ترتيب البلدان من حيث انتشار الفساد<sup>18</sup>.

والفساد يتضمن قائمة لا على سبيل الحصر (الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية والاحتياز، واستغلال أموال التعجيل). وقد عبر «Robert Klitgaard 1998» عن الفساد بالصيغة التالية<sup>19</sup>:

الفساد = احتكار + حرية انتساب - الخضوع للمساءلة (سواء كان النشاط عاما أو خاصا أو لا يهدف للربح)

ويحدث الفساد لعدة أسباب، قد تكون داخلية أو خارجية عن البلد نذكر من بينها<sup>20</sup> :

- القيود الحكومية التي تؤدي إلى خلق التزج، كقيود التجارة مثلا (الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد).
- السياسات الصناعية القائمة على المحسوبية (مثل الإعانات والاستقطاعات الضريبية، رخص استخراج الموارد الطبيعية حتى في ظل عدم تدخل حكومي).
- الرقابة على الصرف، وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، و هيكل توزيع القروض.
- ضعف الشفافية والمساءلة.
- أجور الموظفين العموميين مقارنة بالقطاع الخاص، والوضع المعيشي القائم، ودرجة انتسابهم لبعض الخدمات.

- عدم الاستقرار السياسي، الروتين الحكومي البيروقراطي، ضعف الأنظمة التشريعية والقضائية.

وفيما يلي بعض الأنشطة التي تتيح الفرص أمام الفساد<sup>21</sup> :

- وضع إجراءات تنظيمية أو إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة (كفتح متاجر أو قيادة سيارات أجرة).
- تقسيم الأراضي وغير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة.
- إدارة السلع والخدمات العامة، أو تيسير الحصول عليها.
- الرقابة على تقديم الحوافز الضريبية.
- الرقابة على عمليات التعيين والترقية في القطاع العام.
- وفيما يلي القطاعات والهيئات الأكثر تأثرا بالفساد<sup>22</sup>:

- |                              |                            |
|------------------------------|----------------------------|
| - الأحزاب السياسية.          | - المنظمات غير الحكومية.   |
| - البرلمان/السلطة التشريعية. | - خدمات التسجيل والتصاريح. |
| - الشرطة، القطاع العسكري.    | - المؤسسات الدينية.        |
| - النظام القانوني/القضاء.    | - النظام التعليمي.         |
| - القطاع التجاري/الخاص.      | - الجمارك.                 |
| - القواعد الضريبية.          | - الإعلام.                 |

في إطار تحليل العلاقة بين الفساد والقطاع غير الرسمي. تشير إحدى الدراسات إلى أن بعض البلدان الأكثر تطورا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك بعض البلدان في أوروبا الشرقية، تجد نفسها في حالة توازن موات يجمع بين الأعباء الضريبية والتنظيمية المحدودة نسبياً، والتعبئة الكبيرة للإيرادات، والمستوي الجيد من حكم القانون ومكافحة الفساد، والقطاع غير الرسمي صغير الحجم (نسبياً). في المقابل، تبدي بعض البلدان في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفياتي سابقاً بعض خصائص التوازن غير الموات، فتطبيق الضرائب واللوائح التنظيمية يستند إلى السلطة التقديرية ويفرض أعباء ثقيلة على كاهل المؤسسات، وحكم القانون ضعيف، والرشوة متفشية، ونسبة كبيرة من الأنشطة تتم في القطاع غير الرسمي<sup>23</sup>. إذا فهنا الظروف التي تسبب الفساد تعمل هي الأخرى على زيادة أنشطة القطاع غير الرسمي، ذلك أن دفع رشاوى للحصول على امتيازات

ضريبية (تخفيضات ضريبية، قرض ضريبي، إعفاءات ضريبية ...). أو لالتفاف حول بعض قيود التجارة الخارجية أمور من شأنها زيادة حجم القطاع غير الرسمي. وبالتالي يعتبر الفساد من العوامل التي تساهم في انتشار أنشطة القطاع غير الرسمي<sup>24</sup>.

### ثانيا: تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر

قبل التطرق للقطاع غير الرسمي في الجزائر، نحاول ان نشير الى الجوانب غير الرسمية في الاقتصاد الجزائري، والتي يعتبر القطاع غير الرسمي احد اشكالها، تتمثل هذه الأخيرة في النقاط التالية<sup>25</sup>:

- الأنشطة غير المشروعة، والأنشطة الخفية.

- أنشطة القطاع غير الرسمي.

- الإنتاج العائلي للاستخدام النهائي الخاص.

في اطار دراستنا سوف نركز على القطاع غير الرسمي من بين هذه الاشكال، وهذا من خلال التطرق لنشأة وتطور القطاع غير الرسمي واهميته في الجزائر.

أ. نشأة وتطور القطاع غير الرسمي في الجزائر: مر تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر بمراحل عدة، وذلك تبعا لتطور بنية المجتمع و الاقتصاد الجزائري نفسه، والمراحل مقسمة كما يلي :

. المرحلة الأولى (1962- 1989): إن اغلب الأنشطة الممارسة في الجزائر خلال فترة الستينيات بعد الاستقلال، تميزت بطابع زراعي بالدرجة الأولى، لكن مع نهاية هذه الفترة وبداية السبعينيات تبنت الجزائر قاعدة صناعية ثقيلة بإتباع نظام اشتراكي مبني على التخطيط المركزي، والاعتماد على المنشآت العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء المزارع الكبرى، و تأميم قطاع المحروقات في (1971) والاستفادة من الطفرات النفطية لتلك الفترة (1973) حتى أوائل الثمانينيات، الأمر الذي ساعد على توفير مدخرات محلية كافية لإرساء بنيان اقتصادي متين. أدت هذه العوامل إلى انخفاض مستويات البطالة خاصة في المناطق الحضرية، إذ انتقل معدل البطالة من (33%) سنة (1966) إلى (14%) سنة (1985). في المقابل ومع اكتشاف ظاهرة القطاع غير الرسمي في بداية السبعينيات، فانه في الجزائر خلال هذه الفترة يمكن حصر الأنشطة غير الرسمية في الأنشطة الفلاحية وأنشطة الأسر المعيشية<sup>26</sup>. وقد تميزت فترة ما بعد منتصف الثمانينيات بخصائص عدة نذكر منها :<sup>27</sup>

- احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية.

- تدعيم الأسعار. إهمال دور القطاع الخاص.

- ارتفاع القدرة الشرائية.

- ازدياد عدد السكان ونقص الادخار.

إن هذه الخصائص للاقتصاد الجزائري نتج عنها نقص في المواد الاستهلاكية وازدياد الطلب عليها، و عجز السوق الوطنية عن تلبية هذا الأخير. غير أن هذا الأمر عولج في تلك الفترة ببرنامج محاربة الندرة وتراخيص استيراد السلع الاستهلاكية، مثل السيارات و سلع التجهيز والمواد ذات الاستهلاك الواسع (قطع غيار السيارات، الآلات، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية ). لكن هذا الإجراء مع وجود احتكار أدى في الحقيقة إلى ظهور نمط استهلاكي اصطناعي ساهم بدوره في توسع دائرة الأنشطة غير الرسمية بظهور سوق سوداء

وسوق موازية للسلع والعملات و الممارسات غير القانونية (الرشوة، الفساد، المحسوبية، اختلاس الأموال... الخ). وخلاصة القول، فإن الانخفاض الذي عرفه عرض السلع والخدمات (الإنتاج الوطني و الواردات) والفوضى التي شهدتها القطاع العمومي للتوزيع، أدت إلى ظهور الأنشطة غير الرسمية، إما على شكل مضاربات لسلع التوزيع أو نشاطات منتجة وذلك بإنشاء وحدات حرفية وشبه صناعية ذات طابع عائلي، أما فيما يتعلق بالعمل في القطاع غير الرسمي كجزء من القطاع غير الرسمي، حسب المعيار القانوني يتكون من الأشخاص غير المصرح بهم أساسا، الذين لم يبلغوا السن القانونية للعمل والأشخاص الذين يعملون في منازلهم والنساء اللواتي يمارسن نشاطات جزئية والرعاية العائلية، والأشخاص الذين يعملون رغم تجاوزهم سن التقاعد والمعوقين العاملين غير المحميين بتشريع العمل. غير انه في سنة (1978) تم إصدار القانون الأساسي العام للعامل بغية تنظيم عمل النساء والقصر، إذ قلص النص السن القانونية للعمل من 18 إلى 16 سنة<sup>28</sup>.

**. المرحلة الثانية (1990-1997):** وتميزت هذه المرحلة، بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية، إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في (1989/1991/1994) والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة (1994).

إذ تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي، عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية تسمح بالانتقال التدريجي الى اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وفي هنا تجدر الإشارة إلى ما يلي:<sup>29</sup>

- إعادة تنظيم القطاع العمومي المنتج (الصناعة، البناء والإشغال العمومية، الفلاحة)، تباطؤ النشاط الاقتصادي نتيجة تقليص الاستثمارات.

- تقلص سوق العمالة وغياب التنظيم في سوق العمل.
- فتح المبادرات أمام الخواص وارتفاع منشآت القطاع الخاص.
- إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ (1988) وتوسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة ومتابعة.
- زيادة عدد النساء المشتغلات جزئيا، والعمالات بالمنازل، والتي لا تخضع لمعايير التنظيم.
- انتشار عمالة الأطفال في المدن والمراكز الحضرية الكبرى، نتيجة لفقر الأسر والتسرب المدرسي.
- التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين والعمال الدائمين أو المسرحين من القطاعات المنظمة العمومية والخاصة اثر تقليص العمال والتقاعد المسبق والذهاب الإرادي.
- الايدولوجية الرجعية التي تتبنى حرية التجارة خارج القانون ومنع الضريبة الجبائية والجمركية.
- الحالة الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد لهذه الفترة.
- لجوء الشباب العاطلين عن العمل إلى الطرق الملتوية لكسب قوتهم، خاصة في ظل عجز الدولة لتوفير فرص عمل لهم.

أما المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية فقد عرفت تطورا سلبيا<sup>30</sup>:

- انخفاض محسوس للدخل الفردي، رصيد الخزينة سلبى باستمرار باستثناء سنتي 1990/1991.

- ارتفاع التضخم، وهو ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار حيث خفض الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة (22%) نهاية سبتمبر 1991، أما في أفريل 1994 وصلت نسبة التخفيض إلى (40.17%)، إذ ارتفع معدل التضخم من (18%) سنة 1990 ليصل إلى (29.8%) سنة 1995<sup>31</sup>.

- تزايد معدلات البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع العمومي نتيجة إعادة هيكلة المنشآت (إذ انتقل من (15%) سنة 1986 إلى (25%) سنة 1994، وفي سنة 1995 وصل إلى (28%)).

- المديونية الخارجية ارتفعت من (25.7) مليار دولار سنة 1993 إلى (33.6) مليار دولار سنة 1996 و(31.2%) مليار دولار سنة 1997 كما يظهر في الجدول الموالي.

- انتشار واسع للسوق السوداء للصرف الأجنبي، مع وجود فوارق كبيرة نوعا ما، إذ سجل الفرق بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 1991 ب(14.3) دينار ليصل إلى (32.4) دينار سنة 1997. كما يظهر ذلك في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار بين السوق الرسمية للصرف والسوق السوداء في الجزائر للفترة (1991 - 2001).

#### الوحدة : دج

| السنة                      | 1991 | 1994 | 1996 | 1997 | 1999 | 2000 | 2001 |
|----------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| السوق الرسمية (متوسط مرجح) | 17.7 | 36   | 54.7 | 57.6 | 66.6 | 75.3 | 77.3 |
| السوق السوداء (متوسط)      | 32   | 55   | 85   | 90   | 100  | 100  | 90   |
| الفرق                      | 14.3 | 19   | 30.3 | 32.4 | 33.4 | 24.7 | 12.7 |

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، نمو سلبي سنتي 1993 (-2.2%)، 1994 (-0.9%)، تحسن طفيف سنة 1997 (1.1%).

- انخفاض الدخل الأسري، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الأوضاع الاجتماعية نتيجة عدم الاستقرار الأمني للبلاد.

إن هذه الظروف زادت من تدهور الظروف المعيشية للسكان، مما أدى بدوره إلى نمو الأنشطة غير الرسمية سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة في المجتمع الجزائري. إذ سجلت أكبر كمية من المخدرات ب(5542.619 كلغ) سنة 1992، أما في سنة 1996 تم حجز كمية أقل (391.23 كلغ). لكن النقص في الكميات المحجوزة لا يعني الانخفاض بالضرورة، حيث اعتبرت الجزائر لهذه الفترة منطقة استهلاك وعبور هامة للمخدرات. انتشار واسع لباعة الأرصفة والباعة المتجولون، تهريب قطعان المواشي والماعز والتمور والبنزين عبر الحدود المغربية والتونسية أو الدول المجاورة الجنوبية، مقايضة بعض السلع، انتشار سرقة وتزوير وثائق السيارات إما داخل الوطن أو مع دول الجوار<sup>32</sup>.

. المرحلة الثالثة (1998 - 2014): إذ يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

\* مرحلة (1998 - 2005): إن أهم ما ميز هذه الفترة ما يلي<sup>33</sup>:

- استقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية. بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم صادرات المحروقات.

- تحسن ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إذ انتقل من (3.2%) سنة 1999 إلى (6.9%) سنة 2003<sup>34</sup>.

- انخفاض نسبة البطالة من (29.5%) سنة 2000 إلى (23.7%) سنة 2003. بسبب برامج تشغيل الشباب بعد سنة 2002<sup>35</sup>.

- تحسن مداخيل الأسر واستهلاكها وهذا نتيجة لرفع الأجور والمعاشات والمنح وانعكاسات النمو.

- عرف دخل الأسر ارتفاعا بالقيمة الحقيقية قدره (20%) خلال الفترة (1995-2000) ونسبة (15%) بين (2000-2002).

- تحسن نفقات الاستهلاك للفرد في الأسرة قدر بنسبة (4.4%) وفقا للتحقيق الخاص باستهلاك الأسر لسنة 2000، و (4.8%) في سنتي 2002/2003.

- تزايد منح موارد الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

في هذا الإطار، تم العمل على تنظيم جزء من الأنشطة التي تتعلق بإنتاج القطاع غير الرسمي والعمل المنزلي. ما أدى إلى ارتفاع عدد العمال المستقلين، والإجراء المؤقتين، ومساعدو الأسر، والعمال في المنزل، ذلك على حساب الإجراء الدائمين المصرح بهم. وقد تم هذا من خلال سياسة الدولة الجديدة التي تشجع التشغيل الذاتي، من خلال تحفيز المتعاملين الخواص على الاستثمار والتمويل الجزئي للمنشآت المصغرة وتقديم القروض المصغرة والإشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في إطار برامج تشغيل الشباب.

\* المرحلة الرابعة (2006-2014) : هذه المرحلة لا تختلف كثيرا عن المرحلة التي سبقتها، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة غير الرسمية، وذلك حسب القطاعات رغم انخفاض معدلات البطالة.

**ب. حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر:** بالرغم من تطور المقاربات الكمية لتقدير حجم التشغيل والقطاع غير الرسميين في العالم، إلا أن التقديرات التي تخص الجزائر بهذا الشأن تبقى جد محدودة وتختلف حسب طريقة ومنهج التقدير من مصدر لآخر. لكن رغم ذلك ما ينبغي الإشارة إليه وهو أن التشغيل غير الرسمي لعب دورا مهما في استقطاب الأيد العاملة خاصة في القطاع غير الرسمي، بقطاعات عدة من الاقتصاد الجزائري وذلك حسب المراحل التي مر بها. في هذا الإطار هنالك عدة محاولات لتقدير حجم التشغيل والقطاع غير الرسميين بداية من فترة التسعينيات<sup>36</sup>.

**..تقديرات مكاتب الدراسات الوطنية :**

\* **مكتب إكوتكنيكس (Ecotechnics) 1997:** هذه الدراسة اهتمت بتحديد حجم القطاع غير الرسمي، وذلك انطلاقا من إجمالي اليد العاملة المشتغلة به، المتكونة من أرباب العمل والإجراء ومساعدو الأسر غير المصرح

بهم لدى الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل الذين يزاولون نشاطا مؤقتا مأجورا. وقد اعتمدت هذه الدراسة معايير التصنيف التالية<sup>37</sup>:

- التصريح الإداري (السجل التجاري، رخصة البلدية...).
- التصريح الضريبي (التصريح بوجود النشاط لدى مصالح الضرائب).
- التصريح لدى الضمان الاجتماعي (أرباب العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، والعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

وقد أسفر تركيب هذه المعايير بروز درجات مختلفة من التشغيل غير الرسمي :

- \* القطاع غير الرسمي الفعلي غير المسجل حسب المعايير الثلاثة السابقة.
  - \* القطاع غير الرسمي المسجل إداريا، والمصرح به جزئيا لدى مصالح الضرائب و/أو الضمان الاجتماعي. وحسب الدراسة المنجزة مثلت هذه الفئة ما يقارب (50%) من المشتغلين في القطاع الخاص.
- وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي :<sup>38</sup>

- القطاع غير الرسمي سنة 1996 شغل حوالي مليون شخص.
- انتقلت حصة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 1992 و1996 من (17.4%) إلى (22.4%) خارج قطاع الفلاحة، في المقابل ارتفاع قدره (2%) بالنسبة للتشغيل الرسمي.
- انتقال حصة التشغيل في القطاع غير الرسمي من (28%) إلى (58%) خلال نفس الفترة، في المقابل انخفضت حصة التشغيل في القطاع الرسمي من (72%) إلى (42%) خلال نفس الفترة.
- يحتل قطاعا التجارة والخدمات الصدارة في توزيع التشغيل غير الرسمي حسب فرع النشاط الاقتصادي سنة 1996 بنسبة (67%)، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تتراوح ما بين (21%) إلى (31%)، وقطاع الصناعة (تفصيل الملابس والصناعات الغذائية الزراعية... الخ) بنسبة تتراوح بين (8%) إلى (15%).

\* **مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية الخاصة بالتنمية :** في دراسة واستنادا إلى تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء لدى الأسر التي أجراها، سنوات 1992، 1997، 2001 و2004 تم تقدير التشغيل غير الرسمي، وذلك بالاستناد إلى معياري الضمان الاجتماعي ومعياري حجم المنشآت. حيث خصت التحقيقات العائلات و المنشآت الفردية التي تعتبر من الناحية التصورية فرص هامة للعمال في القطاع غير الرسمي، و المنشآت ذات الحجم الصغير هي في الغالب خارج النظام الضريبي والضمان الاجتماعي كما أنها تمارس نشاطها دون رخصة.

- **معياري الضمان الاجتماعي :** وحسب هذا المعيار فإن نسبة عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا قدر بـ(16.4) نقطة خلال الفترة 1992 إلى 2004 وذلك بالانتقال من (26.6%) إلى (43%)، حيث ارتفعت هذه النسبة في كافة الفئات باستثناء فئة المتمربين ومساعدتي الأسر التي سجلت ارتفاعا طفيفا، أما أكبر النسب ارتفاعا سجلت عند الإجراء حيث انتقلت من (11.1%) سنة 1992 إلى (29.8%) سنة 2004، وأرباب العمل والمستقلون حيث انتقلت من (51.09%) سنة 1992 إلى (66.3%) سنة 2004.<sup>39</sup>

- **معيار حجم المنشأة :** تعتبر مكاتب الإحصاء أن كافة الأنشطة التي تمارس على المستوى المصغر تنتمي إلى القطاع غير الرسمي، وذلك حسب التصريح. وبالتالي تسمح هذه الطريقة بإعطاء اتجاه عام حول التشغيل غير الرسمي من خلال معيار حجم المنشأة.

من خلال الجدول رقم (3-2) الموالى نلاحظ أن عدد أرباب العمل المستقلين تضاعف مرتين، إذ انتقل من (666.000) سنة 1992 الى (1.737.000) سنة 2004، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة التشغيل في حالة عدم وجود أجير دائم، حيث ازداد بـ(8.59) نقطة خلال الفترة (1992 - 2004)، في المقابل نلاحظ انخفاض نسبة التشغيل حالة اقل و/أو أكثر من (5) أجراء دائمين.

الجدول رقم (04) :تطور وتوزيع أرباب العمل المستقلين حسب حجم المنشأة(1992 - 2004 الوحدة: (بالآلاف)).

| 2004    |      | 2001    |       | 1997    |       | 1992    |       |                          |
|---------|------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|--------------------------|
| التعداد | (%)  | التعداد | (%)   | التعداد | (%)   | التعداد | (%)   | حجم المنشأة              |
| 1561    | 89.8 | 965     | 76.89 | 1075    | 91.49 | 541     | 81.21 | عدم وجود أجير دائم       |
| 149     | 8.6  | 230     | 18.33 | 83      | 7.06  | 99      | 14.9  | اقل من (5)أجراء دائمين   |
| 27      | 1.6  | 60      | 4.78  | 16      | 1.36  | 26      | 3.89  | خمس أجراء دائمين أو أكثر |
| 1737    | 100  | 1255    | 100   | 1175    | 100   | 666     | 100   | المجموع                  |

Source :Hammouda Nacer Eddine,Musette Mohamed Saïd , Jacques Charmes ,Reflets de L'économie Sociale -Informalisation des économies Maghrébines ,Volume (1), CREAD, Rostomia ,Alger,2006,p98.

كما توجد محاولات أخرى لتقدير حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر، خلال فترة منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات [1985 - 1992] <sup>40</sup>.

#### ..تقديرات مصالح التخطيط و الديوان الوطني للإحصاء وبعض التقديرات الخاصة.

\* **مصالح التخطيط:** قامت مصالح التخطيط، ابتداء من التسعينيات، بإدراج الأنشطة غير الرسمية في تقديراتها السنوية للتشغيل دون أن يتم تصنيفه حسب قطاع النشاط، ويتعلق الأمر بتقدير غير مباشر للتشغيل غير الرسمي، وذلك انطلاقا من المعطيات الديمغرافية، والشغل المنظم، انطلاقا من معطيات مقدمة من المصادر الإدارية المختلفة، وكذا نسبة البطالة. حيث تم تقدير نسبة التشغيل غير الرسمي لسنة 1996 بـ(14.33%) باستثناء قطاع الفلاحة، وقد تطور التشغيل غير الرسمي ايجابيا لسنة 2003 مقارنة بسنة 1999 حيث ازداد بنسبة (8.2 %)، في حين لم تبلغ نسبة تطور التشغيل الرسمي إلا (9.3 %). كما ارتفعت نسبة التشغيل غير الرسمي من (13.8%) سنة 1992 إلى (17.2%) سنة 2003، أما اكبر نسبة فقد سجلت سنة 1997 بـ(15.4%) من إجمالي التشغيل <sup>41</sup>.

\* **الديوان الوطني للإحصاء:** حيث قدر سنة 1992 التشغيل غير الرسمي بـ(375.000) و (900.000) في مارس 1996. وأخذت هذه التقديرات بعين الاعتبار كل من العاملين في البيوت، ومساعدى الأسر. كما اعتبر الديوان الوطني للإحصاء أن المنشآت الخاصة التي تشغل اقل من (10) عمال -منشآت عائلية- لأنها لا

تمسك محاسبة شاملة، رغم دورها المهم في التشغيل والقيمة المضافة. وبالنظر إلى حجم هذه المنشآت ، والنمط العائلي لتسييرها، والعلاقات التي تربطها بالنظام المؤسسي للتمويل و الاستثمارات تنشط في معظمها ضمن القطاع غير الرسمي، وبالتالي تقلت من التسجيل الضريبي والضمان الاجتماعي.

\* **تقديرات فريديريك شنايدر:** ما يميز تقديرات (Friedrich Schneider) عن التقديرات السابقة الذكر، هو أن هذا الأخير لم يهتم فقط بالتشغيل غير الرسمي ولكن بتقدير حجم الاقتصاد غير الملاحظ أي بكل الأنشطة غير الرسمية صعبة القياس، كذلك من حيث طريقة التقدير إذ اعتمد على بيانات متوسطات طريقة الطلب على العملة وطريقة منهج المتغير الكامن، وهي من بين أهم الطرق المستخدمة في العالم لتقدير حجم الاقتصاد غير الملاحظ.

و يبين أيضا حجم الاقتصاد غير الملاحظ في الجزائر للفترة (1999-2003)، حيث ازداد خلال هذه الفترة بـ(1.8) نقطة وذلك بالانتقال من (34.1%) للفترة (1999/2000) إلى (35.9%) للفترة (2002/2003) من إجمالي الناتج المحلي.

ما يمكن استخلاصه من هذا الاطار أن القطاع غير الرسمي مر بعدة مراحل في الجزائر، كما أن جزءاً هاماً من العاملة في الجزائر تشغل في الأنشطة غير الرسمية، إضافة إلى ذلك تعتبر التسريبات المدرسية والتهرب الضريبي والاجتماعي، و التعقيدات الإدارية المرتبطة بأداء القطاع العام محدداً هاماً للقطاع والتشغيل غير الرسميين في الجزائر. كما أن توسع حجم هذه الظاهرة في الجزائر أفرز آثاراً عدة على مستويات مختلفة، من بينها توسع حجم التشغيل غير الرسمي.

### ثالثاً: ظاهرة غسيل الأموال وارتباطها بالاقتصاد غير الرسمي

تعيش الجزائر ظاهرة تبييض الأموال بكل جوانبها من الرشوة إلى الفساد، المحسوبية و كذا دخول وخروج السلع ورؤوس الأموال دون مراقبة صارمة، حيث إن مرتكبي هذه الجريمة استغلوا كل المنافذ و الثغرات التي تسمح لهم بذلك من أجل تحقيق ثروات طائلة و في هذا المبحث سوف نعرف الأسباب التي دفعت تكوين شبكات إجرام قصد حصول على المال، و هذا ضمن مجموعة من المصادر و بانتهاج عدة أساليب.

أ. **ماهية غسيل الأموال:** أصبح غسيل الأموال من المفاهيم التي أخذت تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي، ورغم ذلك لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لغسيل الأموال بسبب تعدد مصادر الأموال غير المشروعة، وتتنوع طرق ووسائل الغسيل وتباين وجهات النظر حول المصادر التي يجب أن تكون هدف التجريم في إطار مكافحة غسيل الأموال، ومن بين التعاريف التي جاءت لتحديد الظاهرة نذكر ما يلي:

. **غسيل الأموال :** هو تلك العمليات التي تشمل مجموع الأنشطة التي تتم بعيداً عن أجهزة الدولة ولا تسجل في حسابات الدخل القومي، وهذه الأنشطة تمثل مصدر للأموال القذرة التي يحاول أصحابها غسلها في مرحلة تالية، وذلك بإجراء مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال القذرة لتغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي وإكسابها صفة مشروعة<sup>42</sup>. فعمليات غسيل الأموال تهدف إلى إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها إلى استثمارات مشروعة.

وهناك تعريف أكثر تحديدا يعرف غسيل الأموال بأنه "عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل الذي تحققه"<sup>43</sup>، ويشير التعريف إلى أن الأموال المتأتية من هذه المصادر غير المشروعة لن تتمتع بالقبول إذا بقيت في حيازة جامعها لأن ذلك يؤدي إلى اكتشاف مصدرها وبالتالي فإن عملية غسيل الأموال يتم بها إخفاء الأصل غير المشروع للأموال.

و في إطار أنها جريمة بيضاء، تنتقل عبر الحدود الدولية، فتعرف عمليات غسيل الأموال على أنها "جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها احد الأشخاص بإجراء سلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على أموال غير مشروعة نتجت عن أنشطة غير مشروعة يعاقب عليها تشريع دولة هذا الشخص مستعينا بوسطاء كواجهة للتعامل مستغلا مناخ الفساد الإداري وسرية حسابات البنوك بهدف تأمين أمواله القدرة من الملاحقة الرقابية والأمنية"<sup>44</sup>. وهذا التعريف لغسيل الأموال يوافق موضوع هذا البحث حول غسيل الأموال عبر المراكز المالية خارج الحدود لأنه عادة ما يلجأ غاسلو الأموال إلى هذه المراكز للاحتباء بها، و تشمل عمليات الغسيل عادة الأموال أو الدخل الناتجة عن احد الأنشطة التالية<sup>45</sup>:

- أنشطة التجارة في السلع والخدمات غير المشروعة، كالمتاجرة في المخدرات بأنواعها، وأنشطة البغاء والدعارة وشبكات الرقيق الأبيض،
- أنشطة السوق السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل، الاتجار في العملات الأجنبية،
- أنشطة الرشوة والفساد الإداري والتربح من الوظائف العامة،
- الدخول الناتجة عن السرقات أو الاختلاس من أموال العامة،
- الدخول الناتجة عن تزيف النقد،
- الدخول الناتجة عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على خداع المتعاملين في البورصات العالمية؛
- الدخول الناتجة عن الجرائم الالكترونية وجرائم الانترنت أو ما يعرف بالغسيل الالكتروني.

**ب. العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي:** يتمثل الاقتصاد الخفي في مجموعة الأنشطة غير المشروعة ضمن إطار الحسابات القومية، وتشمل الإنتاج غير المعلن في مختلف القطاعات، مثل قطاع الزراعة والصناعة والتشييد والبناء... الخ، والمقدر بأقل من قيمته الحقيقية، والذي يحتوي على دخول غير مسجلة مدفوعة إلى العاملين غير المسجلين والذين يمارسون العمل بشكل غير قانوني، كما يشمل الاقتصاد الخفي السلع والخدمات المحظورة تداولها والتي تتمثل في إنتاج وتجارة المخدرات<sup>46</sup>. ؛ توزيع الحشيش؛ تقطير الكحول؛ توزيع السجائر المهربة وغيرها من السلع المهربة؛ دخول المراهانات والمقامرات والدعارة ودخول كافة الخدمات المتعلقة بها؛ سرقة مواد الخام والمواد الصناعية؛ سرقة البنوك والمؤسسات المالية والنقدية... الخ.

وتستخدم عدة تعبيرات للدلالة على الاقتصاد الخفي منها الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد غير النظامي، الاقتصاد تحت الأرض والاقتصاديات السوداء... الخ، وعند بحث هذا الاقتصاد فإننا

نجد أن هناك اقتصاد خفي ذو أنشطة غير مشروعة ومجرمة جنائيا مثل تجارة المخدرات وأنشطة غير مشروعة ومجرمة إداريا مثل الدروس الخصوصية، حيث أن عمليات غسيل الأموال تتبع في معظمها من الأموال القذرة الناتجة عن الشق المجرم جنائيا من الاقتصاد الخفي في حين لا توجد الحاجة في الأنشطة المجرمة إداريا إلى غسيل الأموال، ولعل محاولة حصر أنشطة الاقتصاد الخفي وتحديد الأنشطة التي يتم عليها عمليات غسيل الأموال، يتيح تقدير حجم عمليات غسيل الأموال من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المعروفة والتي يمكن ذكرها للقيام بتلك المهمة الضرورية والحيوية لأي دولة من الدول العالم<sup>47</sup>.

**. تقدير الاقتصاد الخفي وحجم غسيل الأموال:** في غياب تقديرات أفضل لحجم غسيل الأموال . كون القياس المباشر لغسيل الأموال صعب في ذاته، سواء لأن طبيعته غير مشروعة تتطلب السرية، أو لأن مشكلات المفاهيم تجعل من الصعب تعريفه . فان تقديرات الاقتصاد الخفي، يمكن أن تستخدم كوسيلة لتقدير غسيل الأموال. والواقع أن محاولات علماء الاقتصاد، خاصة في الثمانينات، لقياس الاقتصاد السري تمثلت في قياس غسيل الأموال، وان لم يذكر هذا بالتحديد<sup>48</sup>. ومن هذا المنطلق سوف نلجأ إلى الطرق أو المناهج التي اتبعت لقياس الاقتصاد الخفي قصد قياس حجم غسيل الأموال والاستدلال به في توضيح حجم الظاهرة.

و لقد تمثلت الجهود المبذولة لقياس الاقتصاد السري في المناهج التالية<sup>49</sup>:

**.. المنهج النقدي:** نشأ هذا المنهج لقياس حجم الاقتصاد السري، وله ثلاثة أشكال؛ شكل النسبة الثابتة، شكل فئات العملة وشكل معادلة العملة.

- **شكل النسبة الثابتة:** يفترض شكل النسبة الثابتة أن هناك نسبة نقدية، مثل نسبة العملة إلى الطلب على الودائع كانت ستظل ثابتة مع الزمن لولا الاقتصاد السري، وانه كانت هناك فترة ذهبية في الماضي لم يكن فيها اقتصاد سري ولتطبيق هذا النهج ينبغي اختيار الفترة الذهبية، وتقدير نسبتها النقدية ومقارنتها بالنسبة في الفترة التي تهمنا، فإذا كانت النسبة أعلى في هذه الفترة الأخيرة افترض أن هذه النقود الزائدة هي نتيجة نشاط الاقتصاد السري. ويتعرض هذا الشكل للانتقاد لأنه ليس ثمة سبب واضح لبقاء النسبة النقدية ثابتة على مدى فترات طويلة، ولأن النتائج تتأثر باختيار الفترة الأولى، كما يعتمد هذا الشكل على افتراضات غير واقعية، هي أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد السري هي ذات سرعتها في الاقتصاد المشروع، وأن العملة تدور بنفس معدل الطلب على الودائع<sup>50</sup>.

- **شكل فئات العملة:** يفترض هذا الشكل أن الاقتصاد السري يرتبط أساسا باستخدام أوراق نقدية من فئة معينة، ويستند تقدير حجم الاقتصاد السري إلى التغير في عدد هذه الأوراق، ولهذا الشكل جانبا ضعف؛ الجانب الأول انه مع النمو الحقيقي والتضخم المرتفع نسبيا لا تبدو الأوراق الكبيرة كما كانت من قبل، ويمكن توقع ازدياد استخدامها دون أن يعني هذا زيادة في الاقتصاد السري؛ والثاني أن بعض أوراق العملات الصعبة، كالดอลลาร์ مثلا، تستخدم في المعاملات وفي تخزين القيم للبلدان الأجنبية، ومن ثم فان زيادة عددها في التداول يمكن أن يعزى كذلك إلى زيادة الحيازات الأجنبية لا إلى الاقتصاد السري.

- **شكل معادلة العملة:** يفترض هذا الشكل أن النشاط السري يعتبر نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، وأن العملة تستخدم أساسا لإجراء مثل هذه المعاملات ولتخزين الثروة المتراكمة منها، والفكرة الرئيسية هي تحديد طلب مواز

لمعادلة العملة يسمح للمرء بقياس اثر التغيرات الضريبية على هذا الطلب، وتقدر المعادلة بوضع تقديران لحيازة العملة، أحدهما حين يكون المتغير الضريبي صفرا والآخر حين لا يكون صفرا، ويسمى الفارق بين تقديرين حيازة العملة، النقود غير المشروعة، وباستخراج سرعة التداول النقدي بقسمة إجمالي الناتج القومي على النقود المشروعة، نستخرج حجم الاقتصاد السري بضرب النقود غير المشروعة في هذه السرعة، ووجه الضعف في هذا الشكل هو انه يفترض تساوي سرعة النقود المشروعة والنقود غير المشروعة، كما أن هذا التقرير لا يشمل الدخل من نشاط إجرامي أو الدخل غير الإجرامي الذي يكون غير مشروع لكن دافعه ليس هو ارتفاع الضريبة مثل دخل الأجانب المقيمين بصورة غير مشروعة<sup>51</sup>.

**.. منهج المدخل المادي:** يفترض هذا المنهج علاقة ثابتة بين مدخل مادي ما . هو عادة مدخل يستخدم استخداما واسعا في الاقتصاد بأسره وتتوفر بشأنه معلومات وثيقة عن إجمالي مدخلاته واستهلاكه . وبين الناتج القومي، مع مراعاة التغيرات في التكنولوجيا وفي مزيج الناتج. ويعزي الفارق بين الحجم المقدر للاقتصاد استنادا إلى هذه العلاقة وبين إجمالي الناتج القومي المعلن إلى الاقتصاد غير المحسوب، أي الاقتصاد السري.

ووجه الضعف في هذا المنهج هو افتراضه الأساسي أن هناك علاقة ثابتة بين مدخل ما وإجمالي الناتج، غير أنه من الصعب تبرير العلاقة بين استهلاك الطاقة الكهربائية كمدخل والناتج القومي، فالناتج القومي يمكن أن يزيد بعدد من الطرق دون زيادة مدخل الكهرباء، كما أن تدابير المحافظة على الطاقة . والتي لا ترتبط بالاقتصاد السري . يمكن أن تؤثر بدورها على استهلاك الكهرباء، وتوجد مشكلات مماثلة عند اختيار أي مدخل يراد له أن يكشف عن علاقة ثابتة بإجمالي الناتج القومي.

**.. منهج سوق العمل:** نشأ منهج سوق العمل في إيطاليا حيث انخفض المعدل الرسمي لمشاركة القوة العاملة انخفاضا شديدا منذ أواخر الخمسينات، في حين كانت التقديرات غير الرسمية للمعدلات أعلى كثيرا، ويوحى هذا الفارق بأن عددا له وزن من العمال يجد عمالة تدر دخلا في أوجه نشاط غير معلن عنها، ويقوم النهج على تقدير العمالة غير المعلن عنها عن طريق الاستقصاء، ثم يقدر حجم الاقتصاد غير المحسوب على أساس أرقام العمالة غير المعلن عنها ومتوسط إنتاجية العمالة، ووجه النقص الرئيسي في هذا المنهج هو انه يحسب الدخل من العمل وحده لا من رأس المال، وفضلا عن ذلك فإن التقدير يعتمد بشكل حاسم على الافتراضات المطروحة بشأن إنتاجية العمل في كل من القطاعات المحسوبة والقطاعات غير المحسوبة من الاقتصاد.

**.. منهج الاستقصاءات:** يستعمل هذا المنهج، عادة، دوائر تنفيذ القانون، ويتمثل في وضع التقديرات تبعا لنوع الجريمة، وهذا من مناهج الاقتصاد الجزئي، ويعتمد على جمع المعلومات من الشارع واخذ العينات والسجلات التفصيلية الطبية، والاجتماعية والمالية الضريبية،<sup>52</sup> وتجري بعدئذ مقارنة الاستقصاء بالدخل المعلن في القرارات، وبذلك يتم تقدير عدم الالتزام بالضريبة، ونقاط الضعف في هذا المنهج انه يتطلب وجود قدر كبير من المعلومات المخصصة لأغراض القياس، مع ضرورة توخي الحذر لضمان تطبيق المنهجية الشاملة في اختيار العينات، والمتابعة العميقة للمعاملات، كما أن هذا المنهج يخضع لانحراف العينة ولخطأ العينة، ولمشكلة الثقة في البيانات، هذه بعض المناهج المتبعة لمحاولة قياس حجم الاقتصاد السري أو حجم غسل الأموال، ورغم أن

أياً من الأساليب المعروضة ليس كاملاً فان كلا منها يؤكد جانباً مختلفاً من جوانب الاقتصاد السري أو الأموال غير المشروعة و لكل منها أوجه قوته وأوجه ضعفه وقد استخدمت الطرق المختلفة السابق ذكرها، وغيرها، لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في 19 دولة تتباين مستوياتها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية وأمكن للباحثين التوصل إلى النتائج التالية في الجدول التالي.

جدول رقم 03: تقدير حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي (%)

| الرقم | الدولة   | النسبة     | الرقم | الدولة                          | النسبة     |
|-------|----------|------------|-------|---------------------------------|------------|
| 1     | استراليا | 9 – 11%    | 11    | ايطاليا                         | 18 – 20%   |
| 2     | النمسا   | 6 – 7%     | 12    | اليابان                         | 2.5 – 3.5% |
| 3     | بلجيكا   | 13 – 15%   | 13    | النرويج                         | 5.5 – 7.5% |
| 4     | كندا     | 18 – 20%   | 14    | اسبانيا                         | 4.8 – 5.5% |
| 5     | الدنمرك  | 10 – 12%   | 15    | السويد                          | 12 – 13%   |
| 6     | فلندا    | 5.5 – 6.5% | 16    | سويسرا                          | 3.5 – 4.5% |
| 7     | فرنسا    | 7 – 8%     | 17    | بريطانيا                        | 5.6 – 7.5% |
| 8     | ألمانيا  | 5.5 – 7.5% | 18    | الولايات المتحدة الأمريكية      | 20 – 22%   |
| 9     | الهند    | 45 – 48%   | 19    | روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) | 8 – 10%    |
| 10    | إيران    | 5.5 – 6%   |       |                                 |            |

المصدر: حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، طنطا، 1997. ص 23

ويتضح من خلال الجدول ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الثلاث دول الأولى التالية:

– الهند؛ حيث يتراوح المعدل بين 45 % – 48 %

– الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يتراوح المعدل بين 20%-22%

– كندا؛ حيث يتراوح المعدل بين 18 % – 20%

و ايطاليا – بلجيكا – السويد – و الدنمرك على الترتيب.

وتتخفص نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأقل ثلاث دول التالية:

– اليابان؛ حيث يتراوح المعدل بين 2.5 % – 3.5%

– سويسرا؛ حيث يتراوح المعدل بين 3.5 % – 4.5%

– اسبانيا؛ حيث يتراوح المعدل بين 4.8 % – 5.5%

وفي كل من فلند – ايرلندا – ألمانيا و النرويج على التوالي.

وهناك بعض الدول التي تعتبر نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها نسبياً متوسطة وهي؛

بريطانيا – استراليا – فرنسا – النمسا – روسيا، وتتراوح النسبة في هذه الدول بين 5.6% – 11%.

ومن النسب السابقة نستطيع القول بأنه لا يوجد أي ارتباط بين معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث نجد أن مجموع الدول الأولى التي ترتفع فيها هذه النسبة معظمها دول أوروبية لا بأس بها من ناحية التقدم الاقتصادي وتعتبر الهند الدولة النامية الوحيدة في المجموعة الأولى و التي ترتفع فيها هذه النسب بشكل غير عادي. كما أن المجموعة الثانية التي تتخفف فيها النسبة إلى أدنى الحدود معظمها دول أوروبية متقدمة بالإضافة إلى اليابان التي تعتبر الدولة الآسيوية الوحيدة في هذه المجموعة والتي تتخفف فيها النسبة إلى أدنى الحدود.

وتشير التقديرات إلى أن الأنشطة غير المشروعة من هذه النسب تتراوح بين النصف و الثلث في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أن نسبة الدخل المحققة للأنشطة غير المشروعة والتي يمكن أن تجد طريقها إلى غسيل الأموال تصل إلى 40 % من حجم الاقتصاد الخفي.

وقصد الحصول على حجم الأموال غير المشروعة من الاقتصاد السري وعلى حجم غسيل الأموال نقوم بإجراء بعض التعديلات على الجدول السابق بالاستناد إلى المعلومات التالية<sup>53</sup>.

. تمثل قيمة الدخل غير المشروع حوالي 40% من حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي ومنه يمكن استخراج نسب الدخل غير المشروع؛ وبتطبيق هذه النسبة على الجدول السابق عن الاقتصاد الخفي نحصل على نسبة الدخل غير المشروعة من الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي ونأخذ متوسط النسبتين عن كل دولة.

. تشير بعض التقديرات الدولية أن نسبة عمليات غسيل الأموال التي تحدث من الدخل غير المشروعة تتراوح بين 50 % - 70% وتجد طريقها إلى البنوك العالمية أي أن نسبة الغسيل في المتوسط تبلغ حوالي 60 % من حجم الدخل غير المشروعة. و في ضوء كل ما سبق نقوم بإعداد الجدول التالي حول حجم الدخل غير المشروع من الحجم الاقتصادي الخفي ثم تحديد حجم عمليات غسيل الأموال الناتجة على ضرب حجم الدخل غير المشروع في 60 %.

الجدول رقم 04: تحديد قيمة الدخل غير المشروع إلى الناتج المحلي الإجمالي وقيمة غسيل الأموال في 1991

(الوحدة مليون دولار أمريكي)

| الرقم | الدولة    | نسبة الدخل غير المشروع إلى الاقتصاد الخفي | متوسط النسبة | قيمة الناتج المحلي الإجمالي | قيمة الدخل غير المشروع إلى الناتج المحلي الإجمالي | قيمة غسيل الأموال من الدخل غير المشروع |
|-------|-----------|-------------------------------------------|--------------|-----------------------------|---------------------------------------------------|----------------------------------------|
| 1     | استراليا  | 3.6% - 4.4%                               | 4.0%         | 299800                      | 11992                                             | 6195.2                                 |
| 2     | النمسا    | 2.4% - 2.8%                               | 2.6%         | 163992                      | 4263.8                                            | 2558.2                                 |
| 3     | بلجيكا    | 5.2% - 6.0%                               | 5.6%         | 196873                      | 11024.9                                           | 6614.9                                 |
| 4     | كندا      | 7.2% - 8.0%                               | 7.6%         | 510835                      | 38823.5                                           | 23294.1                                |
| 5     | الدانمارك | 4.0% - 4.8%                               | 4.4%         | 112084                      | 4931.7                                            | 2959.0                                 |

|    |          |                 |       |         |          |          |
|----|----------|-----------------|-------|---------|----------|----------|
| 6  | فنلندا   | %2.6-%2.2       | %2.4  | 110033  | 2640.8   | 1584.5   |
| 7  | فرنسا    | %3.2-%2.8       | %3.0  | 1199287 | 35978.6  | 21587.1  |
| 8  | ألمانيا  | %3.0-%2.2       | %2.6  | 1574316 | 40932.2  | 24559.3  |
| 9  | الهند    | -%14.0<br>%14.2 | %16.6 | 221925  | 36839.6  | 22103.7  |
| 10 | ايرلندا  | %2.4-%2.2       | %2.3  | 39028   | 897.6    | 538.5    |
| 11 | إيطاليا  | %8.0-%7.0       | %7.5  | 1150516 | 86288.7  | 51773.22 |
| 12 | اليابان  | %1.4-%1.0       | %1.2  | 3362282 | 40347.5  | 24208.5  |
| 13 | النرويج  | %3.2-%2.2       | %2.7  | 105929  | 2850.1   | 1710.1   |
| 14 | أسبانيا  | %2.2-%1.9       | %2.0  | 527131  | 10542.6  | 6325.5   |
| 15 | السويد   | %5.2-%4.8       | %5.1  | 206411  | 10526.9  | 6316.1   |
| 16 | سويسرا   | %1.8-%1.4       | %1.6  | 232000  | 3712.0   | 2227.2   |
| 17 | بريطانيا | %3.2-%2.28      | %2.7  | 876758  | 23672.5  | 14203.5  |
| 18 | و.م.إ    | %8.8-%8.0       | %8.4  | 5610800 | 471307.2 | 282784.3 |
| 19 | روسيا    | %4.0-%3.2       | %3.6  | 387476  | 13939.1  | 8369.5   |

المصدر: حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص: 28.

من الجدول نلاحظ انه يوجد اكبر حجم من الدخل غير المشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ نحو 471.3 مليار دولار أمريكي عام 1991 ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 5610.8 مليار دولار أو حوالي 5.6 تريليون دولار في نفس العام وذلك بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الدخل غير المشروع إلى 8.4% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تراجع الوزن النسبي للهند التي كانت على رأس القائمة في نسبة الدخل غير المشروع إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي يبلغ بها حوالي 36.8 مليار دولار فقط في نفس العام.

وعلى غرار ارتفاع حجم الدخل غير المشروعة نجد قيمة عمليات غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نحو 283 مليار دولار عام 1991، كما يرتفع حجم غسل الأموال في إيطاليا؛ ألمانيا؛ اليابان؛ كندا وفرنسا على الترتيب، وتتخفف قيمة عمليات غسل الأموال في كل من النمسا، الدنمارك، فنلندا، النرويج وسويسرا التي يتم من خلال بنوكها المحلية معظم عمليات غسل الأموال للدول الأخرى، بينما يتضاءل فيها حجم الاقتصاد الخفي، وحجم الأموال غير المشروعة، وحجم عمليات غسل الأموال. ويبلغ حجم قيمة عمليات غسل الأموال في الدول المختارة في الجدول حوالي 515 مليار دولار عام 1991 وعلى اعتبار أن حجم غسل الأموال في العالم سنة 1991 بلغ 600 مليار دولار سنويا، فإن قيمة عمليات غسل الأموال في الدول التسعة عشر المذكورة تمثل 86% من إجمالي قيمة غسل الأموال على مستوى العالم، أي أن معظم عمليات غسل

الأموال على مستوى العالم تحدث في هذه الدول التي تعتبر معظمها دولا أوروبية وأمريكية صناعية ومتقدمة (يستثنى من ذلك استراليا، واليابان والهند) <sup>54</sup>.

وتؤكد الدراسات والإحصاءات الجدية المتوفرة، بالرغم من التعقيدات من ناحية المفهوم والعملية المحيطة بالموضوع، إن حجم الأموال المرتبطة بالجريمة المنظمة تتراوح بين 2% و 5% من الناتج العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإذا كان الناتج الاقتصادي العالمي بحدود 30 ألف مليار دولار عام 1998 فإن الأموال التي تجري غسلها سنويا تتراوح بين 600 و 1500 مليار دولار أمريكي، ولا يتأتى طابعها العالمي من حجمها الضخم فقط بل من مدى تغطيتها الواسعة لناعية منشأها ولناعية مراكز غسلها ولناعية وجهة استثمارها النهائي، وتشير التقديرات إلى أن 80 % منها تنشأ في اقتصاديات مجموعة الدول السبعة الأكثر تصنيعا مضافا إليها روسيا والصين ورومانيا واسبانيا وهونغ كونغ، وتستحوذ الولايات المتحدة لكونها الاقتصاد الأكبر حجما في العالم بالحصة الكبرى والتي تقدرها بعض النماذج المتعلق بإحصائيات 1998 بـ 46 % (الجدول رقم (4/2) ) ويتم غسل هذه الأموال الضخمة جزئيا في البلاد المنشأ المشار إليها بنسب متفاوتة وجزئيا عبر الجناات الضريبية والمراكز الاوفشور كجزر الكيمان، الباهاماس برمودا، لوكسنبوغ، ليشتشتاين، جرسية، غرينيزية وموناكو وغيرها، وتنتج الأموال التي يتم غسلها بمعظمها إلى الاقتصاديات المتطورة بشكل رئيسي لان هذه الأموال الضخمة تحتاج إلى فرص توظيف و استثمار مجدية وتحتاج لتقنيات وأدوات مالية حديثة ومتطورة، كما تحتاج إلى أسواق مالية منظمة، وإلى بنية وساطة مالية كفئة ومؤهلة لإدارتها، وقد تجد الأموال المغسولة غالبا احتياجاتها فيما يسمى بالجناات الضريبية والمراكز المالية خارج الحدود التي تزدهر بشكل أساسي بفضل تعامل الاقتصاديات الكبرى معها كي لا تعتبر أنها قواعد خلفية أو أمامية لها. <sup>55</sup> والجدول التالي يوضح لنا حجم غسل الأموال خلال سنة 1998.

**الجدول رقم 05 : حجم مبالغ غسل الأموال خلال 1998.**

| الترتيب  | الدولة           | المبالغ بمليار الدولار | المستوى |
|----------|------------------|------------------------|---------|
| 1        | الولايات المتحدة | 1320                   | % 46.30 |
| 2        | إيطاليا          | 150                    | %5.30   |
| 3        | روسيا            | 147                    | %5.20   |
| 4        | الصين            | 131                    | %4.60   |
| 5        | ألمانيا          | 128                    | %4.50   |
| 6        | فرنسا            | 125                    | %4.40   |
| 7        | رومانيا          | 116                    | %4.10   |
| 8        | كندا             | 82                     | %2.90   |
| 9        | المملكة المتحدة  | 69                     | %2.40   |
| 10       | هونغ كونغ        | 63                     | %2.20   |
| 11       | إسبانيا          | 56                     | %2.00   |
| 12       | أخرى             | 463                    | %16.10  |
| الإجمالي | الإجمالي         | 2850                   | %100    |

المصدر: المهدي ناصر، مرجع سابق، ص: 71.

#### رابعاً: مكافحة ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر وارتباطها بالاقتصاد غير الرسمي

لقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول خطورة الجريمة بشكل عام وخطورة غسل الأموال بشكل خاص. لذا فقد قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات قصد التصدي لهذه الظاهرة قبل أن يؤدي استفحالها إلى إضعاف دور الدولة في التحكم في توازناتها الكبير سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

##### أ. على المستوى الدولي:

لقد وقعت الجزائر على اتفاقيتين دوليتين لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب وهما.

- اتفاقية الأمم المتحدة من أجل منع تمويل الإرهاب المعدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 09 ديسمبر 1999. وقد صادقت الجزائر وبتحفظ على هذه الاتفاقية عن طريق مرسوم رئاسي رقم 2000/445 المعد في 2000/09/23.

- صادقت الجزائر وبتحفظ عن طريق مرسوم رئاسي رقم 02-55 مؤرخ في 2002/02/05 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 2000/11/5.

ب. على المستوى الداخلي: قامت الجزائر في إطار مكافحة غسل الأموال بعدة خطوات لتصدي لهذه الظاهرة عن طريق تبني عدة قوانين أهمها.  
.. إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي

بمقتضى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لاسيما حسب ما جاء في المادة السابعة من الفقرة "ب" عن العنصر "1" كما يلي،  
**المادة السابعة"،**

. تحرص كل دولة؛

- أن تكفل قدرت الأجهزة الإدارية والرقابية وأجهزة انفاذ القانون وسائر الأجهزة المكرسة لمكافحة غسيل الأموال والتعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها قانونها الداخلي، وأن تنتظر، تحقيقا لتلك الغاية، في إنشاء وحدات استخبارات مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل وتعميم المعلومات عما يحتمل وقوعه من غسيل الأموال.

قامت الجزائر بإنشاء خلية لمعالجة الاستعلام المالي (cellule de traitement du renseignement financier) (CTRF) وهي خلية مستقلة تابعة لوزارة المالية أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-27 المؤرخ في 2002/04/7 والمتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي و تنظيمها وعملها. وتتولى الخلية المهام الآتية على الخصوص حسبما ما جاء في المادة الرابعة من القانون،  
- تستلم تصريحات الاشتباه المتعلقة بكل عمليات تمويل الإرهاب أو غسيل الأموال التي ترسلها إليها الهيئات والأشخاص الذين يعينهم القانون؛

- تعالج تصريحات الاشتباه بكل الوسائل أو الطرق المناسبة  
- ترسل عند الاقتضاء، الملف المتعلق بذلك إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا، كلما كانت الوقائع المعاينة قابلة للمتابعة الجزائية؛

- تقترح كل نص تشريعي أو تنظيمي يكون موضوعه مكافحة تمويل الإرهاب و تبييض الأموال وكشفها وقد تم إدخال في قانون المالية لعام 2003 مواضيع تتعلق بإجراءات الحذر من طرف البنوك والمؤسسات المالية وبعض المنظمات المحددة من طرف القانون من ( المادة 104 إلى المادة 110 )، كما تحدد المواد عمل الخلية وعلاقة المؤسسات المالية المحددة في القانون بالخلية وتبليغ العمليات المشبوهة.

\* فقد جاء في المادة 104 بأنه لا يحتج بالسر البنكي و السر المهني على خلية معالجة المعلومات المالية.  
\* وضحت المادة 105 انه يمكن لخلية معالجة المعلومات المالية أن تأمر، بصفة تحفظية، ولمدة أقصاها 72 ساعة تأجيل تنفيذ كل عملية بنك أو تجميد لأرصدة موجودة في حسابات كل شخص طبيعي أو معنوي محل شك كبير فيما يخص تبييض الأموال. و بعد فترة 72 ساعة، حسبما ورد في المادة 106، لا يمكن الاحتفاظ بالتدابير التحفظية الصادرة عن خلية معالجة المعلومات المالية إلا بقرار صادر عن السلطة القضائية المختصة.

\* حددت المادة 107 من نفس القانون، الهيئة المكلفة بتبليغ الخلية بالعمليات المشبوهة. وهي كل هيئة مخولة للقيام بعمليات الوساطة المالية أو ما يماثلها، والتي ينبغي لها تبليغ الخلية المكلفة بمعالجة المعلومات المالية

وسلطات الرقابة المتتالية التي تنتمي إليها بهوية مسيريتها وأعاونها المؤهلين للتصريح بكل عملية مشتبه فيها. ولهذا الغرض، فهم مكلفون بما يلي<sup>56</sup>:

- السهر على تطبيق و احترام إجراءات الوقاية واكتشاف كل أشكال تمويل الإرهاب وتبييض الأموال،
- السهر على تنفيذ كل تدبير تحفظي صادر عن خلية معالجة المعلومات المالية،
- الرد على كل طلب تبليغ الوثائق أو المعلومات الصادر عن خلية معالجة المعلومات المالية.
- \* أوجبت المادة 108 على الهيئات المكلفة بالتبليغ للخلية ما يلي:
- التأكد، باستعمال وثائق رسمية موثوق منها، من الهوية الحقيقية لزبائنهم العاديين أو الظرفيين أو للأشخاص الذين يتصرفون لحسابهم، إذا تبين أن هؤلاء الزبائن لا يتصرفون لحسابهم الخاص،
- التأكد، بكل الوسائل القانونية، من أصل وجهة الأموال والهدف وموضوع الصفقات التي تمر عبر كتاباتهم الحسابية،

- إعلام خلية معالجة المعلومات المالية بأي عملية ذات مبالغ وحدوي أو إجمالي معتبر بالنظر إلى الزبون المعني أو إلى كل عملية، مهما كان مبلغها، إذا تمت في ظروف غير عادية أو مشكوك فيها، أو تبدو أنها ليست لها أسباب مؤسسة اقتصادية أو ذات هدف شرعي.

\* ألزمت المادة 109 على الأشخاص المحلفين بالتبليغ للخلية (CRTF) الاحتفاظ بالسر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 301 من قانون العقوبات.

\* وأعفت المادة 110 الهيئات المساهمة بالإدلاء بشكوكهم إلى خلية معالجة المعلومات المالية في إطار هذا القانون من كل مسؤولية جزائية مدنية أو مهنية.

.. **تنظيم حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج:** قامت الجزائر بإصدار أمر رقم 03-01 في فبراير 2003، يعدل و يتم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 1996/07/9 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

\* و قد جاء في المادة الثانية و المعدلة للمادة الأولى من الأمر رقم 96-22، انه تعتبر مخالفة أو محاولة مخالفة للتشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، بأية وسيلة كانت، ما يأتي،  
- التصريح الكاذب - عدم مراعاة التزامات التصريح - عدم استرداد الأموال إلى الوطن - عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها أو الشيكات المطلوبة - عدم الحصول على التراخيص المشترطة أو عدم احترام الشروط المقترنة بها.

ولا يعزر المخالف على حسن نيته.

\* و بينت المادة 3 العقاب في حق كل من يرتكب إحدى المخالفات السابقة بالحبس من سنتين إلى سبع سنوات وبمصادرة محل الجنحة ومصادرة وسائل النقل المستعملة في الغش وبغرامة لا يمكن أن تقل عن ضعف قيمة المخالفة أو محاولة المخالفة.

إذ لم تحجز الأشياء المراد مصادرتها، أو لم يقدمها المخالف لأي سبب كان، بتعين على الجهة القضائية المختصة أن تحكم بعقوبة مالية تقوم مقام المصادرة وتساوي قيمة هذه الأشياء.

\* وذكرت المادة الخامسة أن كل شخص حكم عليه بمخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة الصرف رؤوس الأموال من وإلى الخارج، يمكن أن يمنع من مزاولة عمليات التجارة الخارجية أو ممارسة وظائف الوساطة في عمليات البورصة أو عون في الصرف، أو أن يكون منتخبا أو ناخبا في الغرف التجارية أو مساعد لدى الجهات القضائية، وذلك لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم القضائي نهائيا.

د. دور البنوك الجزائرية في مكافحة تبييض الأموال: مما لا شك فيه هو أن الدور الأول لمكافحة ظاهرة غسل الأموال يعود إلى المصارف و البنوك التي تستطيع مراقبة الإيداع و السحب، لكن جل المصارف لا تتعاون مع العدالة بما فيه الكفاية للكشف عن هذه الظاهرة، وهذا من خلال الامتناع عن الإبلاغ عن الحالات المشبوهة بحجة الحفاظ على مبدأ السرية المصرفية، إذن فالمصارف لا تكثر لبروتوكول التحقق من العمليات المالية المشبوهة خاصة ما تعلق بالودائع ذات المبالغ المقدرة بملايين الدولارات مما يجعلها تستقبلها بالرحب و السعة مفرطة بالمصلحة العامة والمتمثلة في مكافحة الظاهرة، إذا فما هي خطى البنوك الجزائرية اتجاه مكافحة الظاهرة ؟

لقد باشرت البنوك التجارية ممثلة في البنك المركزي الجزائري تحت تقرير لممثلها محمد لكساي الذي يقول فيه أن البنوك التجارية ستباشر بداية من شهر جانفي نظام الدفع الفوري للإيداعات التي تزيد عن 100 مليون سنتيم وهذا تحت ما يعرف بالإصلاح البنكي الذي باشرته وزارة المالية، وهذا ما عرف باسم L'ARTS حيث يسمح للأشخاص الذين يملكون حسابات بأكثر من 100 مليون سنتيم أن يقوموا بتحويل أرصدتهم إجباريا من صناديق البريد إلى البنوك وكذا فيما بين البنوك وهذا بعد إنشاء شبكة فيما بين البنوك حيث يسمح لأي متعامل أن يعرف قيمة حسابه في البنك المركزي، وهذا ما يعطي دفعة نوعية لمكافحة الظاهرة في الجزائر، بحيث أنه من لديه مبالغ مالية مغشوشة أو ذات مصدر غير شرعي لا يمكنه التهرب أو الإفلات بها بحيث تصبح معلومة المصدر، وبهذا فإن نظام L'ARTS يعد بمثابة شبكة بها تعرف كل مصادر الأموال كما قال مدير البنك الجزائري « tracabilité complète des opération de gros montants » فكل العمليات المالية ذات القيمة الكبرى تكون معلومة من قبل مصالح البنوك.

كما قد عقد مجلس يضع تحت حيز التنفيذ كل الميكانيزمات الضرورية لهذا النظام لمكافحة الظاهرة، كما أنه في النصوص التشريعية التي صادقت عليها الجزائر هناك تعاون من طرف السلطات الأوروبية لمساعدة المسؤولين الجزائريين في تطبيق ميكانيزمات المراقبة، أنظمة AUDIT والتحقق.

كما اقترحت الحكومة الجزائرية إنشاء لجنة معالجة المعلومات المالية CTRF التي نصبت خلايا المراقبة في وسط البنوك و المصارف و CNEP قامت بتوظيف 50 إطارا لمكافحة ومتابعة حيثيات الظاهرة في ديسمبر 2005.

وإن شروط نجاح مكافحة المرحلة الأولى لها تتطلب دورا متيقظا من المصارف وعدم إخفاء أي محاولة لتبييض الأموال علاوة على ذلك الاحتراز والتعاون مع السلطات وذلك من خلال:

1. معرفة الزبون والتحرك لاتقاء مخاطر عمليات التبييض.

2. متابعة حركات رؤوس الأموال والعمليات المشبوهة والتبليغ عنها إلى دائرة مكلفة بمركز العمليات.
3. إحصاء العمليات غير المألوفة و الشاذة ابتداء من مبلغ معين.
4. توعية موظفي المصارف وتدريبهم على معرفة تقنيات مكافحة، وذلك من خلال عقد ندوات تدريبية محليا و عالميا، بالإضافة إلى تدريب العاملين في الهيكل المالي على العمليات المشبوهة و المشكوك فيه شرعيتها.

## خلاصة:

القطاع غير الرسمي، ظاهرة قديمة مرتبطة بكل الدول لكن حدثتها تختلف من بلد لآخر، وذلك حسب بنية الاقتصاد الرسمي نفسه، للظاهرة عدة مصطلحات ومفاهيم منها ما يعبر عن كافة أنشطتها ومنها ما يعبر عن جزء منها فقط، رغم اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الظاهرة منذ الاكتشاف في بداية السبعينيات، الا انه في الآونة الأخيرة هنالك دراسات قدمتها بعض الهيئات والمنظمات الدولية، ساهمت بشكل كبير في ضبط مفهوم الظاهرة، واهم مكوناتها من أنشطة مشروعة و أخرى غير مشروعة، والإجماع حول المصطلحات المعبرة عنها، ونشير هنا الى استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ، كمصطلح يعبر عن الأنشطة صعبة القياس في الاقتصاد سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

إن ظاهرة غسيل الأموال لا تعتبر ظاهرة حديثة واقعية، بل تعود إلى تاريخ ظهور الجريمة المالية، حيث كان المرتكبون يعمدون إلى استعمال الأموال الناتجة عن جرائمهم بشكل يخفي حقيقة مصدرها غير المشروع، ولكن تزايد هذه الظاهرة وانتشارها، أدى إلى انتباه المجتمع لها، خاصة بعد تفاقم المشاكل الاقتصادية الناجمة عنها.

إن ضخامة الأموال الناتجة عن عمليات غسيل الأموال والتي قدرت حسب تقديرات صندوق النقد الدولي سنة 1998 بين 2% و 5% من الناتج الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عنها، دفعت المجتمع الدولي إلى العمل على مكافحة هذه العمليات، وحرمان المنظمات الإجرامية من الاستفادة من الأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائمها.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية، التي يمثل فيها القطاع غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد، كما تشير بعض البيانات، رغم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري. الا ان بعض القطاعات أصبحت تعتمد على عمالة هذا القطاع بشكل كبير، ومن أهمها قطاع التجارة، وقطاع البناء، كما أدى إلى بروز ظاهرة غسيل الأموال، هذا الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، ورغم الجهود المبذول للقضاء عليها لكن مازالت غير كافية، ومن الضروري أن تمر عملية مكافحة غسيل الأموال من خلال تخفيف حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

## - الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> - مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103) 2014، التقرير الخامس (1)، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2014، ص 4.

- ILO ,The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality, Employment Policy Department, International Labour Organization, Geneva, 2013, p05.
- 37.<sup>3</sup>-(OECD, ILO, IMF, CIS), Op Cit, p 37.
- 4- بن قيدة مروان، إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي -دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 02 السنة الجامعية 2015/2016، ص: 55.
- 5- مكتب العمل الدولي، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل :من الالتزام الى العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (101)، جنيف، سويسرا، 2012، ص 34.
- 6- الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 679.
- 7 - منظمة العمل الدولية، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، منظمة العمل الدولية، حنيف، سويسرا، الطبعة الأولى، 2009، ص 04.
- 8 - هاني الحوراني وآخرون، القطاع غير الرسمي في الأردن (دراسة ميدانية )، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، الأردن، 2006، ص 28.
- 9- مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- 10 - بن قيدة مروان، مرجع سابق، ص: 57.
- \* مصطلح قطاع غير رسمي يشير الى مجمل السمة غير الرسمية ، وبالتالي هو مرادف لمصطلح الاقتصاد غير الملاحظ في كافة هذا المبحث.
- 11- Ahmed Henni, Essai Sur L'Economie Parallèle Cas De L'algerie ,ENAG Editions ,Alger, 1991,p 15.
- 12- ميشيل تودا رو، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، القاهرة مصر، 2006، ص 822.
- 13- Ahmed Henni, Op Cit, p17.
- 14- Ahmed Henni , Op Cit, p25.
- 15 - عبد الحكيم مصطفى الشراقوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.
- 16 - بن قيدة مروان، مرجع سابق، ص: 66.
- \* منظمة الشفافية الدولية : هي منظمة غير حكومية، تأسست عام 1993 مقرها في برلين (ألمانيا )، تركز جهودها لمكافحة الفساد.
- 17 - منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2006، الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية، برلين، ألمانيا، 2006، ص 9.
- 18 - بن قيدة مروان، مرجع سابق، ص: 66.
- 19 - روبرت كليجار، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 1998، ص 04.
- 20 - باولو مورو، الفساد: الأسباب، والنتائج وبرنامج لأبحاث أخرى، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (35)، العدد (01)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، (الو م أ)، مارس 1998، ص ص 11-12.
- 21 - Daniel Kaufmann, Simon. Johnson And Pablo Zoido –Lobaton, Regulatory Discretion and the Unofficial Economy, American Economic Review, vol(88),no (02), world bank, Washington. DC. (USA), May 1998, 11p83. //SEE : <http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/unofficial.pdf> //18/04/20
- 22 - ريتشارد شنايدر، مكافحة الجريمة - قضية تتجاوز مسؤولية عناصر الشرطة - مجلة حوار الموثل، العدد (02)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، سبتمبر /أيلول 2007، ص 06.
- 23 - فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- 24 - بن قيدة مروان، مرجع سابق، ص: 66.
- 25 - المرجع السابق، ص: 67.
- 26 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 73.
- 27 - براغ محمد، مرجع سبق ذكره، ص 113.
- 28 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

- 29 - المرجع نفسه، ص73.
- 30 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص74.
- 31 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 210- 218.
- 32 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص74.
- 33 - المرجع نفسه، ص ص74-75.
- 34 - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "الإسكان والدورة الاقتصادية"، صندوق النقد الدولي، واشنطن (الو م أ)، الطبعة العربية، أبريل 2008، ص 236.
- 35 - صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص236.
- 36 - بن قيدة مروان، مرجع سابق، ص:69.
- 1 - Ihaddaen Tofik, Définitions et Caractéristiques du Secteur Informel en Algérie, Séminaire de Formation des Cadres de L'Inspection de travail ,Sur : (Inspection de travail et Secteur Informel) Alger du : 20 Au 22 Mai 2001,Ministère du Travail et la Protection Sociale, Inspection Générale du Travail ,Alger, 2001,p 06.
- 1 - Ihaddaen Tofik, Op Cit,p 06.
- 39 - Hammouda Nacer Eddine,et autre ,Reflets de L'économie Sociale –Informalisation des économies Maghrébines ,Volume (1), CREAD, Rostomia ,Alger,2006,p97.
- 40 - Hammouda Nacer Eddine,et autre , Ib Id,p103.
- 41 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- 42 - صلاح الدين حسن السيسي، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، 2003، ص5.
- 43 - الوطن(تاريخ البحث 24-2-2004 ) ، غسيل الأموال- أثاره وضوابط مكافحته، [ En ligne ]، [url:www.alwatan.com/grafhique](http://url:www.alwatan.com/grafhique)
- 44 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص:234.
- 45 - صلاح الدين حسن السيسي، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، 2003، ص:06.
- 46 - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص:10.
- 47 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 254.
- 48 - بيتر كويرك، "غسيل الأموال يثير التشويش في الاقتصاد الكلي"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1997، ص7.
- 49 - المهدي ناصر، المراكز المالية خارج الحدود وظاهرة غسيل الاموال، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدية التخصص: النقود المالية والبنوك البلدية، مارس 2005، ص:67.
- 50 - المهدي ناصر، المرجع السابق، ص:67.
- 51 - المهدي ناصر، المرجع السابق، ص:71.
- 52 - المهدي ناصر، مرجع سابق، ص:68.
- 53 - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص:25.
- 54 - المهدي ناصر، مرجع سابق، ص:69.
- 55 - المرجع السابق، ص:70.
- 56 - المهدي ناصر ، المرجع السابق، ص:220.